



بنك القدس
Quds Bank

2016 تقرير السنوي

بنك الوطن و المواطن

2016

المحتويات

1	لمحة عامة
6	الرسالة والرؤية والقيم
7	نتائج الأعمال للعام 2015
8	الجوائز والإعترافات الدولية
10	مؤشرات الأداء الرئيسية
18	القطاع المصرفي في فلسطين
22	كلمة رئيس المجلس
25	كلمة المدير العام
26	نبذة تعريفية - رئيس المجلس والأعضاء
32	نبذة تعريفية - الإدارة التنفيذية العليا
38	الخطط المستقبلية والإستراتيجية
42	المنتجات والخدمات المصرفية
44	قطاع الأفراد
44	قطاع الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
44	بطاقات ماستركارد
45	خدمة الحوالات السريعة «ويسترن يونيون»
46	البنوك المراسلة
47	حملة التوفير
47	خدمات الخزينة وتداول العملات
49	إستراتيجية التفرع والانتشار
52	رأس المال البشري
57	مركز التدريب
60	علاقات المساهمين
65	نشاط التداول
67	إقرارات مجلس الإدارة
68	الحوكمة
78	المسؤولية المجتمعية
86	القوائم المالية



الإدارة العامة
General Management

بنك الوطن والمواطن

أحد أكبر المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو والانتشار، يسعى دائماً أن يكون في صدارة البنوك الفلسطينية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وأن يرسخ شعاره «بنك الوطن والمواطن».



بنك القدس هو أحد أكبر البنوك العاملة في فلسطين والأسرع انتشاراً، تأسس البنك في 2 نيسان 1995 بحيث يكون المقر الرئيسي في مدينة القدس، والمقر المؤقت في مدينة رام الله، وتم إطلاق اسم «بنك القدس» عليه تيمناً بمدينة القدس العاصمة الفلسطينية المستقلة، وترسيخاً لشعار «بنك الوطن والمواطن». ويعتمد عمل البنك على جذب ودائع العملاء، ووضع حلول تمويلية تستهدف الأفراد والشركات، بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة في شتى القطاعات، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

تأسس بنك القدس كشركة مساهمة عامة ومحدودة، يمارس نشاطه المصرفي برأسمال يبلغ 61.05 مليون دولار أمريكي، يمارس بنك القدس نشاطه المصرفي من خلال إدارته العامة و37 فرعاً ومكتباً في كافة محافظات الوطن.

وفي خلال ما يزيد عن عقدين، حقق البنك إنجازات ونجاحات كبيرة، وسعى إلى توسيع نطاق خدماته وشبكه فروعاً لتغطي كافة محافظات الوطن، كما حرص البنك على توظيف مصادر الأموال لديه واستثمار رأس مال فلسطيني من أجل إثبات دوره الفعال والتنمية لكافة شرائح عملائه، وتلبية احتياجات جميع المواطنين، وتنمية العائد على الاستثمار للمساهمين، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الرؤية

نهدف لاستثمار رأس المال الفلسطيني
لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم
حلولاً مصرفياً ذات قيمة للقطاعات
المختلفة وتحسين حياة المجتمع.

الرسالة

رسالتنا تتجه نحو أن نكون بنكاً متميزاً
في تقديم الحلول المصرفية الشاملة
والمتطورة من خلال خدمات تلبية
تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.

القيم

تطبيق أعلى مستويات الإلتزام
المهني وفضلى المعايير
المصرفية الشفافة والعدالة
والإدارة الرشيدة.

نتائج الأعمال لعام 2016

حقق البنك خلال العام 2016 إنجازات مميزة ومتوقعة سارت وفق الخطط الاستراتيجية المقررة لذلك العام، حيث سار البنك على نهج خطاه في الأعوام السابقة التي تكللت أيضاً بالنجاحات الكبيرة، فقد ترسخت هذه النجاحات ضمن رؤية البنك المتوازنة التي نفذتها قيادة رشيدة حرصت على تقديم كل الدعم لتنبثق بيئة اقتصادية مالية منتعشة، وتخلق نمواً وازدهاراً ينشأ من أوسع أبواب خطط أعمال البنك الموزونة، متحدياً بذلك الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم، ومؤمناً بدوره بتغيير القطاع المصرفي نحو الأفضل.

إن بنك القدس كمؤسسة مصرفية رائدة حرص كل الحرص على تقديم أفضل الحلول المصرفية لعملائه سواء كانوا أفراداً أو شركات ومؤسسات، ملية تطلعاتهم واحتياجاتهم، عدا عن خطط العمل التي سنّها البنك لتحقيق استثمارات هائلة تحقق بدورها رؤية البنك المستقبلية.

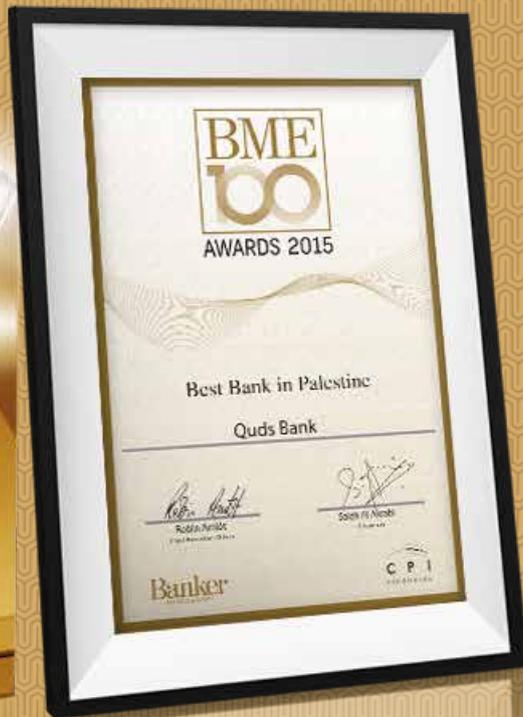
نتميز بنظام مالي متوازن وعادل



الجوائز والاعترافات الدولية /

حصد بنك القدس مؤخراً وعلى مدار أعوامه السابقة العديد من الجوائز العالمية والاعترافات الدولية، إذ حصل على جائزة أفضل مصرف متخصص في حسابات التوفير في فلسطين من مجلة International Finance Magazine، كما حاز البنك على جائزة المصرف الأقوى من حيث التدريب والتطور من مجلة "The Banking Executive"، ولم تقف إنجازات البنك إلى هنا فقط، فقد تألق بجائزة أفضل بنك في فلسطين، ومن أكبر 100 بنك في الشرق الأوسط وفق تقييم مؤسسة CPI Financial.

وجاءت هذه الجوائز والاعترافات لتثبت مكانة البنك المرموقة في القطاع المصرفي في فلسطين و«الشرق الأوسط»، ولتؤكد أنه أحد ركائز الجهاز المصرفي في فلسطين، ولتحفز البنك للتقدم بخدماته والمثابرة لتحقيق المزيد من النجاحات من خلال الاستمرار في رفد السوق بخدماته ومنتجاته المصرفية التي تقف عند احتياجات المواطنين وتنهض بالاقتصادي الوطني الفلسطيني، وهذا ما تبرهنه الأرقام والمؤشرات والأرباح المتواصلة على مدار الأعوام السابقة.





مؤشرات الأداء الرئيسية /



نظراً للخطط الاستراتيجية التطويرية التي يتحلّى بها بنك القدس على مدار الأعوام السابقة وحتى الآن، فإنه حقق نتائج مبشرة خلال عام 2016 تشكل محط فخر لأعضاء مجلس إدارته، ليثبت بذلك مكانته المصرفية كأحد أكبر وأهم البنوك المصرفية الريادية في فلسطين.

أهم مؤشرات الاداء المالي للبنك

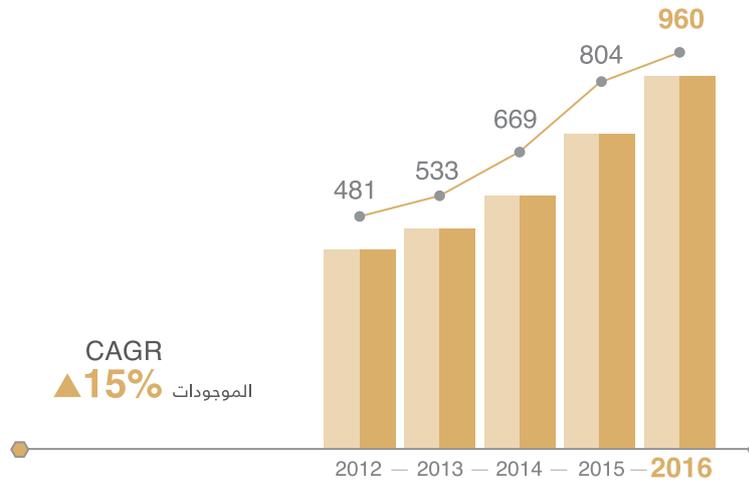
شهدت المؤشرات المالية للبنك خلال العام 2016 تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع السنوات الماضية حيث حافظ البنك على مركزه التنافسي بين البنوك العاملة في فلسطين واستمر في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف نواحي العمل. وفيما ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنك:

بنود المركز المالي

إجمالي الموجودات

بلغ مجموع الميزانية (إجمالي الموجودات) كما في 31/12/2016 حوالي 960 مليون دولار مقابل 804 مليون دولار كما في 31/12/2015 بنمو بلغت قيمته 156 مليون دولار وبنسبة 19%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2012-2016 حوالي 15%.

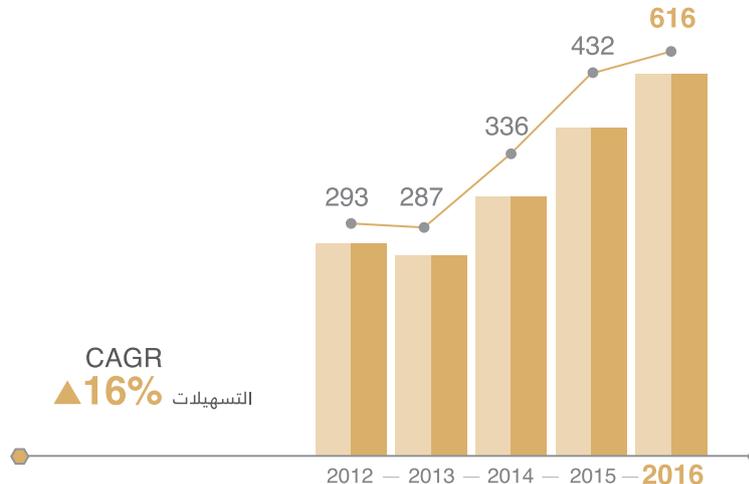
[المبالغ بالمليون دولار]



محفظة التسهيلات الإئتمانية

بلغ صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31/12/2016 حوالي 616 مليون دولار مقابل 432 مليون دولار كما في 31/12/2015 بنمو بلغت قيمته حوالي 184 مليون دولار وبنسبة 43%، في حين بلغ معدل النمو المركب (CAGR) لصافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة للفترة من 2012-2016 حوالي 16%.

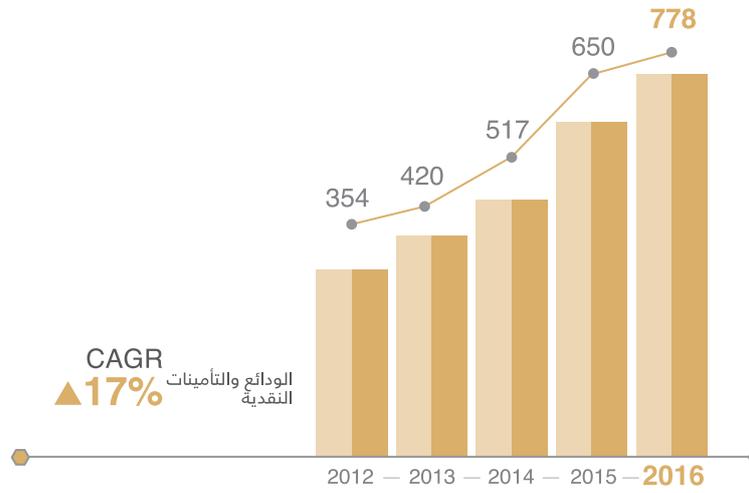
[المبالغ بالمليون دولار]



الودائع والتأمينات النقدية

بلغ إجمالي وديائع العملاء كما في 31/12/2016 حوالي 778 مليون دولار مقابل 650 مليون دولار كما في 31/12/2015 بنمو بلغت قيمته حوال 128 مليون دولار وبنسبة 20%، وقد بلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2012-2016 حوالي 17%.

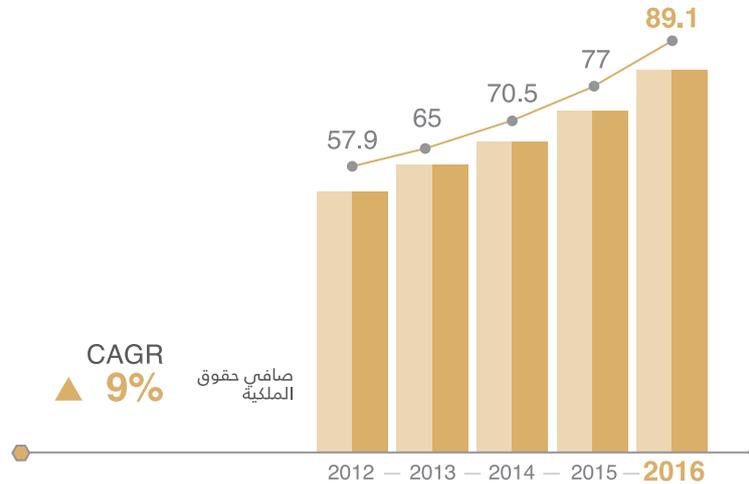
[المبالغ بالمليون دولار]



صافي حقوق المساهمين

بلغ صافي حقوق المساهمين كما في 31/12/2016 حوالي 89 مليون دولار مقابل 77 مليون دولار كما في 31/12/2015 بنمو بلغت قيمته حوالي 12 مليون دولار وبنسبة 16%، كما بلغ معدل العائد للسهم الواحد حوالي 17.1% لعام 2016 مقابل 13.1% لعام 2016 بنمو بلغ حوالي 2.5%، وقد بلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2012-2016 حوالي 9%.

[المبالغ بالمليون دولار]

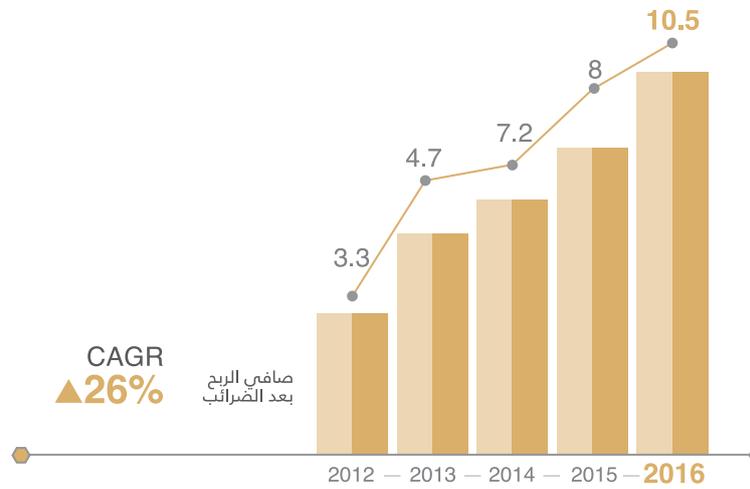


بنود قائمة الدخل

صافي الربح بعد الضرائب

بلغ صافي الربح بعد الضرائب للعام 2016 حوالي 10.5 مليون دولار مقابل 8.02 مليون دولار للعام 2015 وبلغت نسبة النمو %31، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2012-2016 حوالي %26.

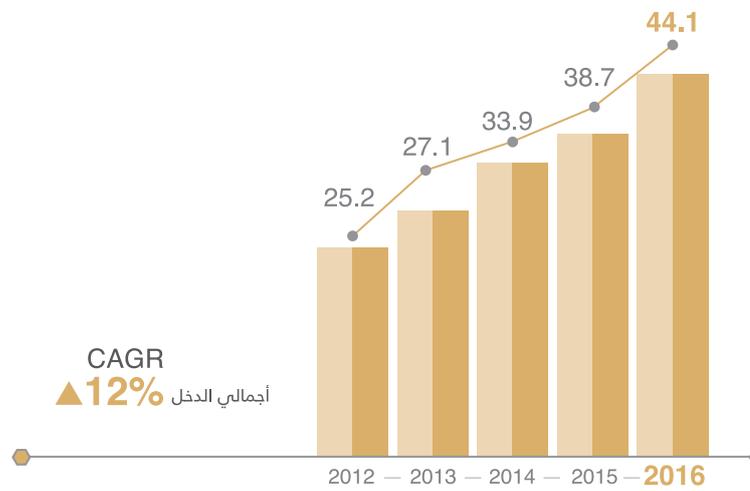
[المبالغ بالمليون دولار]



إجمالي الدخل

بلغ إجمالي الدخل للعام 2016 حوالي 44.1 مليون دولار مقابل 38.7 مليون دولار للعام 2015 و بلغت نسبة النمو 14%، في حين بلغ معدل النمو المركب (CAGR) لإجمالي الدخل للفترة من 2012-2016 حوالي 12%.

[المبالغ بالمليون دولار]



أهم المؤشرات المالية

معدل النمو المركب CAGR	النمو عن العام الماضي	بيانات تاريخية (المبالغ بالمليون دولار)					البيان
		2016	2015	2014	2013	2012	
15%	19%	960.07	804.16	669.00	532.58	480.90	اجمالي الموجودات
16%	43%	616.37	432.40	336.00	287.35	292.86	صافي التسهيلات الائتمانية
17%	20%	778.25	650.25	517.00	420.46	353.70	مجموع ودائع العملاء
9%	16%	89.07	76.95	70.50	64.99	57.99	صافي حقوق الملكية
12%	18%	37.77	32.02	28.37	22.87	21.10	صافي الفوائد والعمولات
12%	14%	44.10	38.74	33.87	27.12	25.22	اجمالي الدخل
9%	17%	31.65	26.94	23.64	19.84	20.74	اجمالي المصاريف
26%	31%	10.47	8.02	7.23	4.74	3.30	صافي الربح بعد الضرائب
		1.19%	1.09%	1.20%	0.94%	0.70%	معدل العائد على الموجودات
		12.61%	10.88%	10.67%	7.71%	5.86%	معدل العائد على صافي حقوق الملكية
		17.2%	14.58%	14.46%	9.48%	6.60%	معدل العائد على السهم



Example 2
The number of
employees in
the company



Example 3
The number of
employees in
the company



The number of employees



القطاع المصرفي في فلسطين /

الغربية وقطاع غزة 309 فرعاً ومكتباً، منها 37 فرع ومكتب لبنك القدس. ويسعى بنك القدس بإستمرار من خلال خطته الإستراتيجية على تطوير أعماله من جميع الجوانب سواء ذات العلاقة بالعملاء او بالموظفين وذلك بتقديم اجود الخدمات المصرفيه وتحسين جودة الخدمه بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي، بالاضافة الى تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري لتقديم خدماته للعملاء بالشكل الامثل، وذلك من أجل الحفاظ على مكانته الرائدة في السوق المصرفي الفلسطيني.

نما السوق المصرفي الفلسطيني بجميع مؤشراتته المصرفية خلال الاعوام 2014-2016 بشكل مستمر، برغم الاوضاع السياسية التي تمر بها فلسطين بشكل عام حيث ارتفعت موجودات البنوك في السوق المصرفي الفلسطيني خلال العام 2016 بما نسبته 15.6% مقارنة مع العام 2015 لتصل الى 14.1 مليار دولار نهاية العام 2016 ، بحصة سوقية مقدارها % 6.8 لبنك القدس.

كما ارتفعت ايضاً ودائع العملاء في السوق المصرفي خلال نفس فترة المقارنة بما نسبته % 10.1 بينما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس % 20.3 اي ضعف النمو في السوق المصرفي الفلسطيني لتصل ودائعه نهاية العام 2016 الى 778.2 مليون دولار بحصة سوقية % 7.3.

وفيما يخص التسهيلات الائتمانية في السوق المصرفي الفلسطيني، فقد ارتفعت ايضاً بما نسبته % 19.7 خلال الفترة نفسها فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس ضعف السوق المصرفي الفلسطيني لتصل الى 616.3 مليون دولار.

ويبلغ عدد المصارف المرخصة في السوق المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2016 خمسة عشر بنكاً منها 4 بنوك محلية تجارية، و3 محلية اسلامية و 8 بنوك تجارية وافدة ، فيما يبلغ عدد فروع ومكاتب البنوك المنتشرة في الضفة

المبالغ لاقرب مليون دولار					الودائع
2016	2015	2014	2013	2012	
10,596	9,655	8,935	8,306	7,485	القطاع المصرفي
778	650	517	420	354	بنك القدس

المبالغ لاقرب مليون دولار					التسهيلات
2016	2015	2014	2013	2012	
6,772	5,825	4,896	4,480	4,111	القطاع المصرفي /تسهيلات
616	432	336	287	293	بنك القدس

نسب النمو في الودائع مقارنة مع القطاع المصرفي					
2016	2015	2014	2013	2012	البيان
10%	8%	8%	11%	7%	القطاع المصرفي
20%	26%	23%	19%	5%	بنك القدس

نسب النمو في التسهيلات مقارنة مع القطاع المصرفي					
2016	2015	2014	2013	2012	البيان
16%	19%	9%	9%	18%	القطاع المصرفي
43%	29%	17%	%-2	2%	بنك القدس

الحصة السوقية ودايع وتسهيلا					
2016	2015	2014	2013	2012	البيان
7.34%	6.74%	5.79%	5.06%	4.73%	الودائع
9.10%	7.42%	6.86%	6.41%	7.12%	التسهيلات



كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة المدير العام
أعضاء مجلس الإدارة /



يشرف على أعمال البنك مجلس إدارة يتألف من أحد عشر عضواً من ذوي الكفاءة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات، ويمارسون فرادى ومجتمعين صلاحياتهم باستقلالية وموضوعية.

أكرم عبد اللطيف جراب رئيس مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين،

960 مليون دولار مع نهاية العام المنصرم مقابل 804 مليون دولار لعام 2015.

كما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2016/12/31 حوالي 616 مليون دولار مقابل 432 مليون دولار كما في 2015/12/31 بنسبة نمو 42.6%.

اما صافي حقوق المساهمين فقد بلغت حوالي (89.1 مليون دولار) دولار والتي ارتفعت بنسبة (15.74%)، عند مقارنتها مع العام المنصرم والذي شكّل نمو حوالي 12,12 مليون دولار، كذلك صافي الربح فقد وصل الى 10.5 مليون دولار، كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية حوالي 12.6%، وبلغ معدل العائد للسهم الواحد (EPS) حوالي 0.17 دولار لعام 2016.

وبالنسبة لإجمالي الدخل فقد ازداد ليصل إلى (13.84%)، أي ما يعادل (44.1 مليون دولار) بقيمته المالية، وذلك عند مقارنته مع إجمالي دخل عام 2015 الذي شكّل (38.74 مليون دولار).

وهنا يجدر التنويه إلى أن المؤشرات العالية والأرقام المثالية المذكورة التي شهدتها عام 2016 لبنك القدس ما هي إلا دلالة واضحة وجليّة على سلامة إستراتيجية البنك وخطط العمل الطموحة وإدارته الحكيمة، ومتانة القاعدة المالية والإئتمانية، وتنفيذ الخطط الموضوعية على أكمل وجه وفقاً لرؤية وتوجه مجلس الإدارة، ليصل البنك إلى أعلى المستويات وأفضلها.

وفي الصدد الذي يركز على العملاء وتوسعة قاعدتهم، جعل بنك القدس هدفه الأول هو إرضاء وتلبية إحتياجات عملائه والوقوف عند رغباتهم وفق أفضل المعايير؛ لذلك قدّم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المالية، والمنتجات المصرفية الخاصة بالأفراد والشركات، ونفّذ حملات ضخمة مع جوائز قيّمة للمستثمرين في البنك، عدا عن نشاطات الاستثمار وإدارة الخزينة وفقاً لأحدث التقنيات العصرية في الصناعة المصرفية المتقدمة، كما حرص البنك على الاهتمام

يسعدني باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم أجمل ترحيب في تقريرنا السنوي للعام 2016 والذي يلخص نتاج أعمال البنك الزاخر حتى 2016/12/31. وقد تم إعداده وفقاً لمتطلبات الشفافية والإفصاح وخاضعاً لقواعد الحاكمية المؤسسية وفق أجود المعايير المصرفية، وملزماً بالشروط التي تنص عليها القوانين والأنظمة والمعتمدة من الجهات الرقابية، ويشمل إنجازاتنا خلال العام المنصرم، بالإضافة إلى ميزانية البنك، وبيان الدخل، والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين، عدا عن آخر التطورات على صعيد نمو وتطور أعمال البنك وتوسعة قاعدة انتشاره، إضافة إلى حملاته الضخمة وخطته التنموية والتطويرية لتوسيع قاعدة العملاء.

استعد بنك القدس لدخول عامه الثاني والعشرين مع بداية عام 2016، لينتهي هذا العام بالعديد من الإنجازات المحققة والنجاحات المعهودة والنمو المتسارع، وليستمر بنك القدس بالتألق والتميز وثابت، فقد تميّز بنك القدس في القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل ملفت يبعث الفخر في كوادره ومدرائه وكافة العاملين في البنك، إذ أثبت مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في القطاع المصرفي، حيث لم يكن من المحتمل تحقيق النجاحات المتكررة والنمو المتطرد لولا الخطط الاستراتيجية التطويرية الدقيقة التي وضعت للنشطة وأعمال البنك لعام 2016 وفق أسس علمية وواقعية ونفّذت بدقة وإحكام، إضافة إلى الإدارة السليمة والمتوازنة وكفاءة الأداء والعمل بجد لنيل رضا العملاء وكسب ثقتهم، وللاستعداد للتوسع الكبير مستقبلاً.

فبالنظر إلى النمو الإجمالي في ودائع وتأمينات العملاء لعام 2016 نرى أن هناك نمو بنسبة 19.7% لتصل إلى 778 مليون دولار مقابل 650 مليون دولار لعام 2015، أما المركز المالي للبنك فإننا نلاحظ نمواً بالموجودات تجاوز 19% إذا ما قورن مع عام 2015، حيث وصل مجموع الموجودات إلى

المواظبة على تنميته، لما له من أهمية كبيرة، حيث أن تدريب وتطوير ورفع الكفاءات وصقل المهارات يبني أفكار وخطط واستراتيجيات متينة وصلبة لها دور في ارتقاء البنك من خلال طرح أفكار عصرية وبناءة، وقادرة على مجابهة العقبات وتجاوزها.

وفي مجال المسؤولية المجتمعية، فقد كرّس البنك عام 2016 للمسؤولية المجتمعية، حيث كان هذا العام زاخراً بالمبادرات والإنجازات ودعم الأنشطة الوطنية والاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية وكافة المجالات. حيث تم توفير الدعم والتبرع للعديد من المراكز الصحية والتعليمية، والمؤسسات الثقافية والفنية، بالإضافة إلى الجمعيات الإنسانية والرياضية والبيئية والاجتماعية. وبذلك نفذ البنك رسالته في المسؤولية المجتمعية مع سعيه إلى الاستمرار في هذا العمل الانساني، ليحافظ على ثقة المجتمع وليتجاوز سقف توقعاتهم كما اعتاد ان يفعل.

وما هذه النتائج المرضية والإنجازات الوفيرة التي تألق بها بنك القدس إلا استكمالاً وتنفيذاً للرؤية التطويرية التي بدأناها منذ أعوام ليصل البنك إلى المكانة المرموقة التي يتبوأها الآن في القطاع المصرفي الفلسطيني، وإيمانه بأن المجتمع الفلسطيني يستحق الأفضل.

الإخوة المساهمين،

أكرر شكري وتقديري على حضوركم في مؤسستكم العريقة (بنك القدس) وثقتكم الغالية، وهنا سأنتهز الفرصة لأتقدم بوافر الشكر لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المثمرة، وإلى الإدارة العليا للبنك، وكافة موظفي البنك على عطائهم وإخلاصهم مما مكن البنك من الوصول إلى هذه النتائج، كما وأشكر السادة سلطة النقد الفلسطينية على دعم القطاع المصرفي، وكل الشكر الموصول لكافة عملائنا الكرام الذين هم أساس جناحنا وتميزنا .

والله وليّ التوفيق،،

أكرم عبدالمعطي حجاب

بالأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها لخدمة قطاعات أوسع من العملاء بصورة متخصصة وتحقيق العوائد المطلوبة، إضافة إلى الدخول بشراكات واتفاقيات مثمرة مع شركات كبيرة تصب في خدمة الجمهور وتحقيق رضاهم.

وفي ذات الصدد، افتتح البنك 6 فروع ومكاتب إضافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لينتشر البنك في أرجاء الوطن عبر 37 فرعاً ومكتباً، إضافة إلى توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لتغطية مناطق أكثر سعياً لتمكين العملاء إجراء معاملاتهم البنكية بفاعلية وأمان في كافة المناطق، حيث أصبح عدد الصرافات الآلية 65 صرافاً، وذلك انطلاقاً من حرصه على تقديم الخدمات على نطاق أكبر وأوسع لخدمة الجمهور، وتوفير بيئة سليمة وميسورة للعملاء أثناء إجراء معاملاتهم البنكية، ليكون البنك قد غطى كافة محافظات الوطن مع ضمان التمكن من التواصل مع الجمهور بكل سهولة ويسر.

أما في سياق ضبط مخاطر العمليات من خلال الرؤية الاستراتيجية للبنك والتي تصب أيضاً في خدمة العملاء فقد تم تخصيص وحدات ودوائر مختلفة ذات نظام عمليات مركزي متكامل من أجل تنفيذ وضبط التسهيلات والعمليات المصرفية المركزية وتنقيح وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، وتعزيز مبدأ الرقابة الثنائية بشكل مدروس وممنهج، وذلك من خلال وحدات متخصصة بالرقابة والامتثال.

وعلى صعيد المنتجات والخدمات المصرفية؛ فإن البنك يسعى دوماً إلى تطوير كافة الخدمات وتقديم المنتجات المصرفية الشاملة وفق أفضل معايير الجودة وأحدث التقنيات.

ومن الأسباب التي ساهمت في تحقيق النجاحات المرضية لبنك القدس هو الاهتمام بتطوير الكوادر البشرية، التي تشكل جزءاً من تطلعات البنك الحالية والمستقبلية، إذ اعتاد البنك على اتباع سياسة تطويرية لرأس المال البشري و



ولاحقاً لاستراتيجية خدمة العملاء، فإن هدف البنك الأساسي هو توفير كافة احتياجات الجمهور وابتكار أحدث الطرق لنيل رضاهم وتقتهم، وعليه تم تكريس منظومة خدمية جديدة، تمثلت في فتح مكاتبين يوفران لعملائه والجمهور بشكل عام، فرصة الحصول والاستفادة من خدمات البنك بعيد ساعات الدوام الرسمي المعروفة وذلك تنفيذاً لاستراتيجية البنك التي تقوم على خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم أولاً، كما وفرت هذه الخدمة 20 فرصة عمل جديدة وثابتة، ليصبح بذلك عدد موظفي البنك 675 موظفاً مع نهاية عام 2016.

ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاوز الكادر البشري المبره الذي يعدّ محظ فخر للبنك ومجلس الإدارة، فسياسة التطوير البشري التي اتبعتها البنك منذ سنوات جنت ثمارها، ليصبح هذا الكادر من أكفأ وأمهر الموظفين في القطاع المصرفي، وليبقى قادراً دائماً وأبداً على تحقيق رؤيا البنك وتجاوز سقف توقعات جمهوره بكفاءاته وخبراته وابداعاته المستمرة من خلال بيئة مصرفية سليمة.

والجدير بالذكر أن نجاحات بنك القدس جاءت ضمن قطاع مصرفي فلسطيني ناجح ومتين نشأ في ظل وجود الاحتلال، إلا أنه حقق قصص نجاح على الرغم من كافة المعوقات المباشرة وغير المباشرة، متجاوزاً الأزمات العالمية التي حصلت والتي لم تؤثر على القطاع المصرفي الفلسطيني، ما يدل على حكمة سلطة النقد والبنوك العاملة في فلسطين عبر الاستثمار بأفضل الطرق وأقل أنواع المخاطر، ومن هنا فقد تجاوز القطاع المصرفي حاجز الـ 10 مليارات دولار من حيث الودائع، والـ 5.6 مليار دولار كتسهيلات، ما يعكس ثقة الجمهور بهذا القطاع، الذي أعتقد أنه يلبي احتياجات الجمهور الحالية والمستقبلية.

ويُرجى التوكّد واليقين أن بنك القدس سوف يستمر بعبائته وتفانيه المعهودين لعملائه، وسوف يبقى عند حسن ظن جمهوره، متحدياً كافة العقبات ومؤمناً بدوره النفاذ والمؤثر في المجتمع، ليبقى بذلك «بنك الوطن والمواطن».

في الختام، أشكر رئيس مجلس إدارة بنك القدس وأعضاءه، كما أتقدم بالشكر للمساهمين كافة لدعمهم وعطائهم، كذلك أتمن عملاءنا الكرام الذين كانوا سبباً في تقديم أفضل ما لدينا، ولا أنسى زملائي موظفي بنك القدس باختلاف مواقعهم وذلك لجهودهم الجبارة وانتمائهم.

وبالتأكيد أشكر سلطة النقد الفلسطينية على دعمها المعهود واهتمامها المستمر بالقطاع المصرفي الفلسطيني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،




صلاح هدمي
المدير العام

حضرات السادة المساهمين الكرام،،

اعتاد البنك ومنذ تأسيسه في عام 1995 على تحقيق التطور والارتقاء عبر سنوات من التآلق، كان آخرها عام 2016، وتمثّل ذلك بالمؤشرات والأرقام ونسب النمو المميزة التي حقّقتها البنك في نهاية العام.

ومن الأهميّة بمكان التنويه بأسباب هذا التقدم السريع، فعند الوقوف عند الأرقام التي تجاوزت سقف التوقعات، نرى أن هذه النجاحات جاءت نتيجة للخطة التطويرية الفدّة التي وُضعت لعام 2016، وصلابة القاعدة المالية، والإدارة المرنة والحكيمة، وكفاءة الأداء في شتى المجالات، وتدارك العقبات قبل حدوثها، والتوظيف السليم للأموال ومعرفة كيفية استخدامها لتتواءم مع الخطة الاستراتيجية ولتحافظ على استدامة النمو، لتثبت قوة حضور البنك المالي، وتبرهن سبب تبوأه المركزين الثالث في فلسطين من حيث التسهيلات، والرابع من حيث الودائع، ما يجعله أحد أهم البنوك وأكثرها فريدة من حيث ارتفاع حصته السوقية في القطاع المصرفي.

ومن العوامل التي تثبتت البنك في المكانة المرموقة التي وصل إليها الآن بين البنوك، هي الثقة التي اكتسبها جراء سياساته التي اعتمدت على دعم المجتمع وتقديم التسهيلات المختلفة له، سواء أفراد أو شركات بمختلف مجالاتها وأحجامها، فقد وضع البنك فكرة توفير أرقى وأفضل الخدمات من أهم أولوياته، واجتهد البنك في هذا الصدد وبذل قصارى جهده، وتعامل مع هذا التوجه كضرورة محتمة، فقد تم التركيز على تنفيذ حملات مخصّصة للعملاء وابتكار خدمات مالية لتسهيل التواصل معهم وتيسير إجراء معاملاتهم.

فعلى صعيد الخدمات المصرفية؛ ركّز البنك على جودة الخدمات عبر أتمتة العلاقة بين الفروع والإدارة، والاستثمار في أفضل ما توصل إليه العمل المصرفي، خاصة لجهة إضافة قنوات ذاتية جديدة، مثل الخدمات البنكية الالكترونية، أو تلك المقدمة عبر الأجهزة الخلوية الذكية أو الصرافات الآلية، وذلك لتجسيدها روح العصر والتطور العالمي المتسارع في غير مجال، كذلك فيما يخص الحملات، فقد أطلق البنك خلال عام 2016 حملات على حسابات التوفير تشجّع المواطنين على التوفير والادخار، وحملات كبيرة على القروض العقارية والماستر كارد.



أكرم عبد اللطيف جراب

ماجستير إدارة أعمال/ جامعة درهم - بريطانيا

- رئيس مجلس إدارة بنك القدس
- رئيس اللجنة التنفيذية لبنك القدس
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للعلوم والثقافة - جامعة قاسيون-سوريا
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة بنك الجزيرة - السودان
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء - الأردن
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الموفينبيك
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة القدس العقارية
- رئيس مجلس إدارة ومالك شركة Cometa Scientific بريطانيا
- رئيس مجلس إدارة ومالك Cumberland Health Care Ltd Nottingham - بريطانيا
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة الكرمل - الأردن
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في منتج سن داي - البحر الميت - الأردن





أحمد عبد السلام مجدلاني

ممثلًا عن هيئة التقاعد الفلسطينية
دكتوراة بالاقتصاد السياسي

- ◀ عضو مجلس إدارة بنك القدس
- ◀ عضو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- ◀ رئيس مجلس إدارة هيئة التقاعد الفلسطينية
- ◀ عضو مجلس أمناء جامعة الاستقلال - فلسطين
- ◀ وزير العمل الفلسطيني سابقاً



دريد أكرم جراب

ماجستير إدارة أعمال جامعة درهم - بريطانيا
بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة كنت - بريطانيا

- ◀ نائب رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- ◀ مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل- الأردن.
- ◀ خبرة 15 عاما في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية.
- ◀ عدة أستثمارات في العالم العربي.
- ◀ عضوية مجلس إدارة شركة دار الدواء للاستثمار - الأردن. (2007-2015)
- ◀ عضوية مجلس إدارة شركة دار الغذاء -الأردن (2011-2014)





عاهد فايق بسيسو

بكالوريوس هندسة معمارية - جامعة القاهرة

- < عضو مجلس إدارة بنك القدس
- < عضو مجلس الإدارة في صندوق التنمية الفلسطيني
- < عضو مجلس إدارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية
- < عضو مجلس إدارة في شركة كهرباء فلسطين
- < عضو لجنة تنفيذية في هيئة المعمارين العرب
- < عضو هيئة عامة في صندوق الإستثمار الفلسطيني
- < عضو مجلس إدارة في المعهد الاسباني الفلسطيني للتدريب العالي
- < ممثل مؤسسة أولف بالم الاسبانية في فلسطين



رني محمد مسروجي

ماجستير إدارة أعمال - بيرزيت

- < عضو مجلس إدارة بنك القدس
- < عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للاوراق المالية
- < مساهم وعضو مجلس إدارة في مجموعة مسروجي
- < عضو مجلس إدارة شركة القدس القابضة
- < عضو مجلس استشاري وكالة وطن للأبناء
- < عضو في عدد من الجمعيات الفلسطينية الرائدة (انعاش الأسرة، مركز الفن الشعبي، أصدقاء جامعة بيرزيت، حماية المستهلك، جيل الأمل)
- < عضو في منتدى سيدات الأعمال
- < مؤسس ومدير تنفيذي لبرنامج درب القادة





وليد نجيب الأحمد

بكالوريوس هندسة كهربائية

- ◀ عضو مجلس إدارة بنك القدس
- ◀ رجل أعمال له خبرة واسعة في مجال الهندسة والمقاولات
- ◀ نائب رئيس مجلس إدارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة- فلسطين
- ◀ عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين



لؤي بشارة قواس

(ممثلًا عن صندوق الإستثمار الفلسطيني)
بكالوريوس محاسبة - جامعة بيت لحم

- ◀ عضو مجلس إدارة بنك القدس
- ◀ الرئيس التنفيذي- شركة سند للموارد الإنشائية
- ◀ رئيس مجلس الإدارة- نادي تراسي فتنس الصحي
- ◀ عضو مجلس الإدارة- مجموعة عمار العقارية





د. حامد عبد الغني جبر

دكتوراه هندسة كهربائية

- < عضو مجلس إدارة بنك القدس
- < رئيس مجلس إدارة مجموعة الكونكورد للإنشاء ذ.م.م - الأردن
- < عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة - السودان
- < عضو مجلس إدارة بنك مدمجة معلومات البناء
- < رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقاً
- < رئيس مجلس إدارة شركة الضامنون العرب سابقاً
- < عضو اتحاد المقاولين الأردنيين سابقاً



منتصر عزت أبو دواس

بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية - جامعة باكنجهام

- < عضو مجلس إدارة بنك القدس
- < المدير العام للبنك الإستثماري - الأردن
- < محاسب عام معتمد-الولايات المتحدة





بدوي معين اليازجي

ممثلًا عن السادة شركة جميرا للإستثمار العقاري والتجارة العامة - هندسة الكترونيات

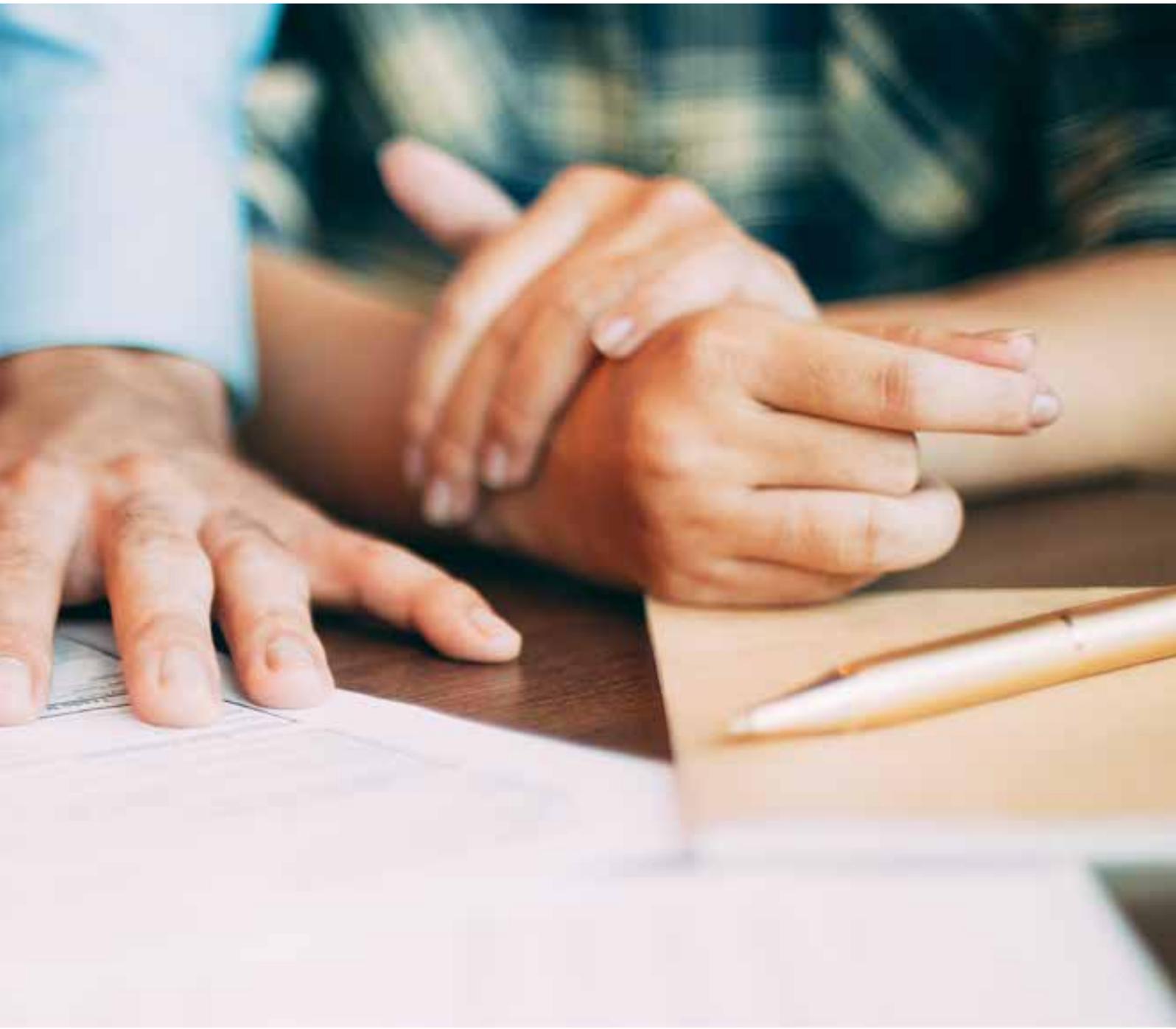
- عضو مجلس إدارة بنك القدس
- مستشار تحكيم دولي (جامعة عين شمس - مصر)
- نائب رئيس شركة جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة - فلسطين
- نائب رئيس شركة اليازجي للصرافة والعقارات
- عضو الهيئة الدولية للمحكمين العرب
- عضو اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينية
- عضو غرفة تجارة وصناعة - غزة
- عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية - غزة



صالح جبر احميد

بكالوريوس محاسبة

- عضو مجلس إدارة بنك القدس
- مالك ورئيس مجلس إدارة مصنع للشاي في سيرلانكا
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والاردن وفلسطين.
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون - سوريا
- عضو مجلس إدارة في شركة التكافل للتأمين



الإدارة التنفيذية العليا /



يتولى إدارة البنك مجموعة مميزة من أصحاب الكفاءات والحاصلين على الشهادات العلمية والذين يمتلكون العديد من المهارات والطاقات المصرفية المميزة.

◀ صلاح هدمي

المدير العام
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2016-9-7
بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمّان الأهلية



﴿ زيد الجلاد ﴾

نائب المدير العام
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2012-7-15
بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الأهلية

﴿ أحمد عنبتاوي ﴾

نائب المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2016-7-10
ماجستير إدارة أعمال
جامعة بير زيت

﴿ منذر عودة ﴾

مساعد المدير العام لشؤون الائتمان
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2013-1-27
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية

﴿ محمد سلمان ﴾

مساعد المدير العام
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2013-9-8
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية

﴿ رائد نجيب ﴾

المدير التنفيذي للعمليات المصرفية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2001-8-6
ماجستير إدارة الأعمال
جامعة النجاح الوطنية

﴿ م. علاء الطيطي ﴾

المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2010-3-14
بكالوريوس هندسة أنظمة الحاسوب
جامعة القدس

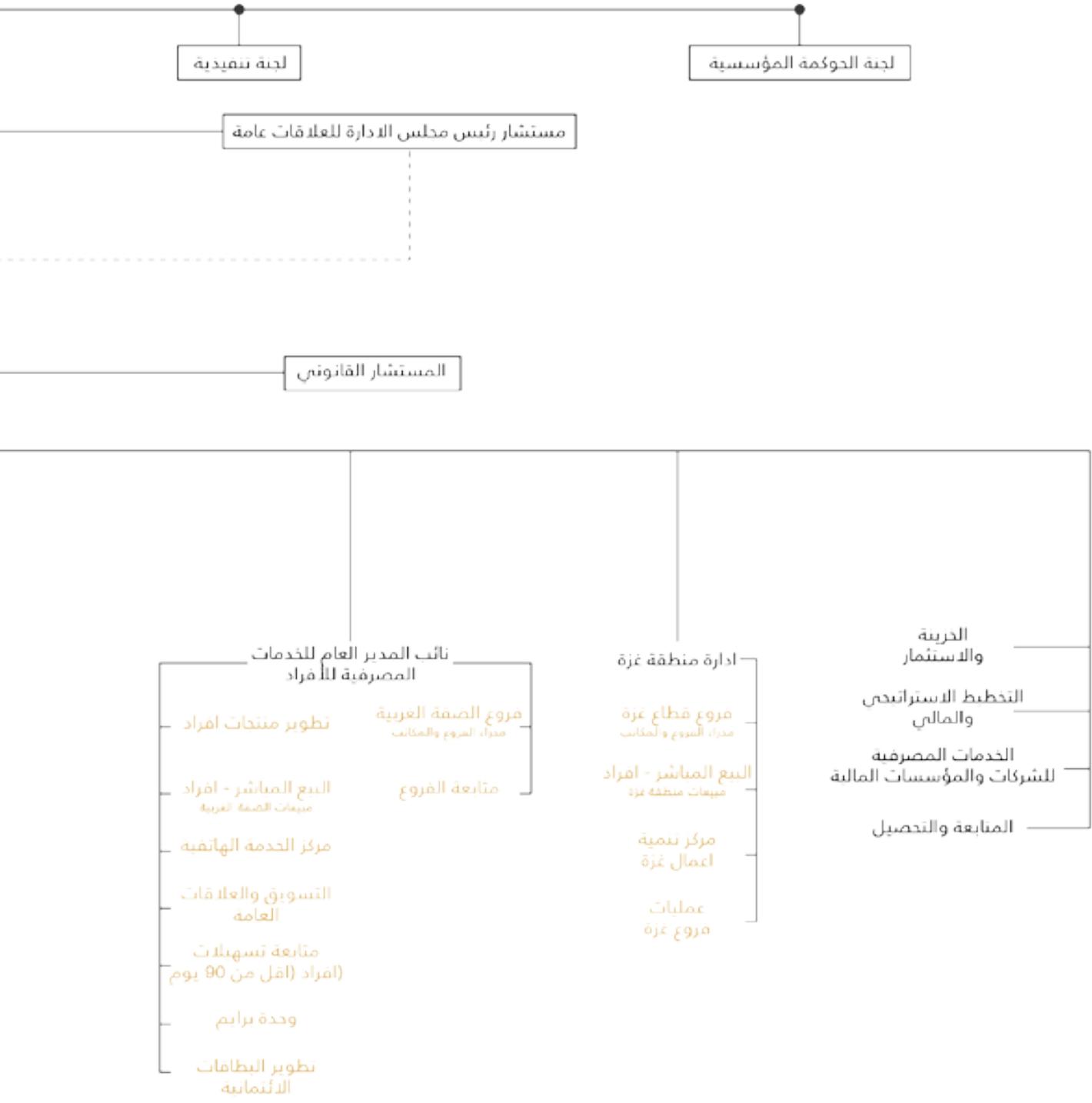
﴿ م. أيسر النوباني ﴾

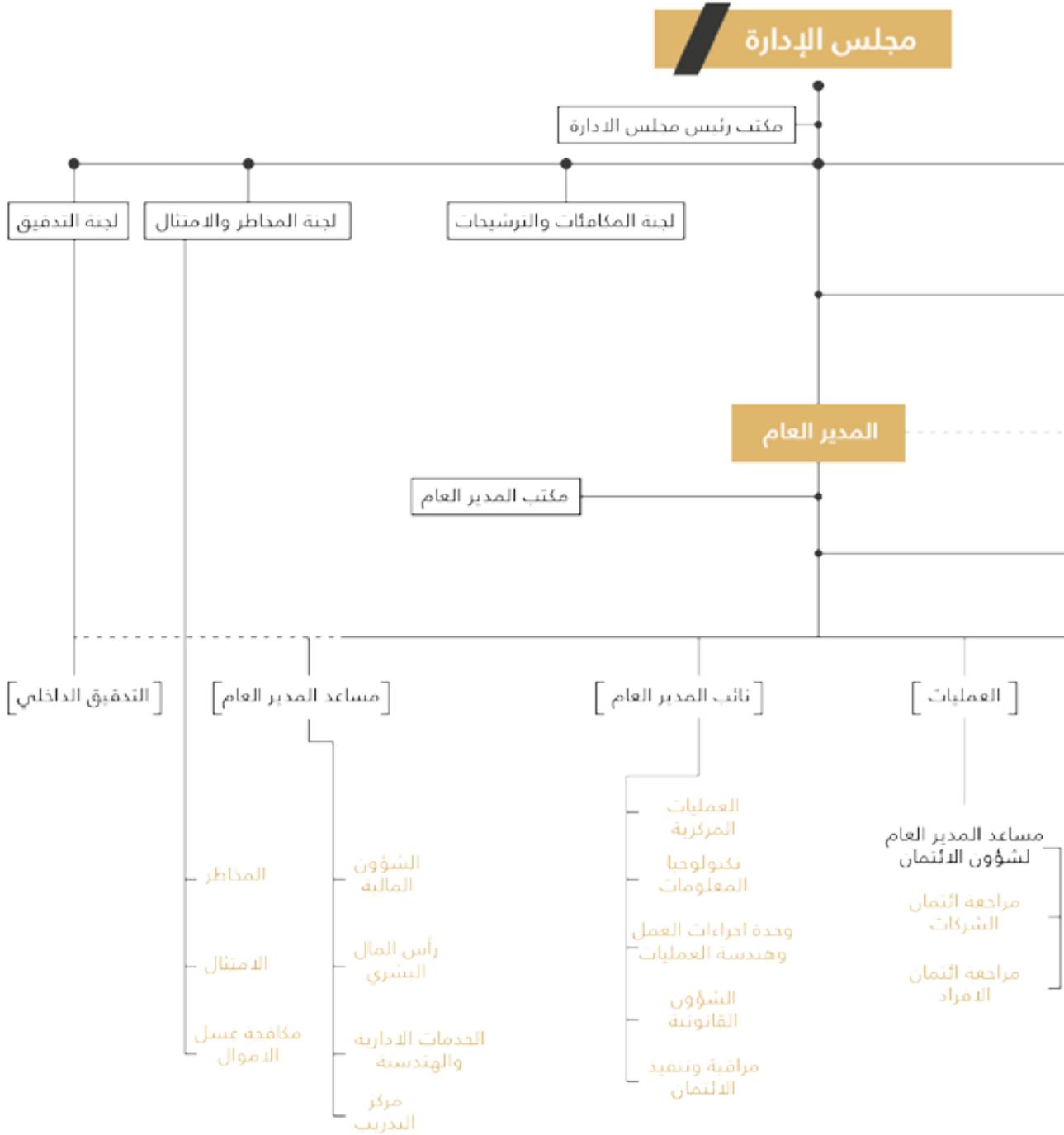
المدير التنفيذي لدائرة الخدمات الادارية
والهندسية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2010-6-27
بكالوريوس هندسة إلكترونية
جامعة دمشق

﴿ سهى خضر ﴾

مدير منطقة غزة
انضمت لأسرة البنك بتاريخ 2013-7-21
بكالوريوس رياضيات
جامعة القدس المفتوحة

الهيكل التنظيمي للعام 2016







الخطط المستقبلية والإستراتيجية /



بنيت الخطط المستقبلية والإستراتيجية العامة للبنك على عدة محاور أساسية، وعلى خطط وبرامج عمل للوصول إلى الأهداف المتمثلة بتحقيق النمو والملائة المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية والربحية.



انتهج بنك القدس منهجاً متكاملًا للتخطيط الإستراتيجي، حيث تم إنشاء دائرة مختصة للتخطيط الاستراتيجي والتي قامت بوضع خطة استراتيجية تشمل اهداف مالية وغير مالية لثلاث سنوات قادمة. كما تولي إدارة البنك اهتماماً كبيراً بعملية تنفيذ هذه الخطط، وذلك من خلال استخدام العديد من مؤشرات القياس العلمية الحديثة. حيث استهدفت الخطة الاستراتيجية (2017-2019) عدة محاور اساسية منها:

- تطوير انظمة البيئة الداخلية وتطبيقها كمكون راسخ في البنية الاساسية للبنك، بما يضمن إدارة كافة جوانب عمليات البنك بشكل منهجي ومسؤول.
- اتمتة العمليات الادارية وتدفق الأعمال من خلال مواكبة أحدث التقنيات والأنظمة الآلية في كافة مجالات الخدمات المصرفية من أجل توفير قاعدة بيانات للعملاء وبالتالي تسريع الاجراءات والابتعاد عن الآلية التقليدية المتبعة لضمان الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وكسب عملاء جدد.
- الإستثمار في القنوات الالكترونية من خلال مواكبة أحدث التقنيات والأنظمة الآلية في كافة مجالات الخدمات المصرفية والتوزيع الامثل لأجهزة الصراف الاللي وزيادة عددها.
- رفع درجة الوعي العام بالخدمات الإلكترونية وأهميتها لكافة شرائح الجمهور المستهدف، ونشر ثقافتها داخل وخارج البنك.
- تحقيق الاهداف المالية على اساس قطاعي من خلال استراتيجيات معينة لكل هدف من الاهداف المطلوبة، من أجل إستحداث وتطوير منتجات جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني تلبي احتياجات عملائنا.
- الإستمرار في دراسة فرص استثمارية جديدة في قطاع البنوك من خلال التوسعات الجغرافية والإنتشار أو التوسع من خلال تطوير البنية التكنولوجية.
- اتباع الإستراتيجية المرتكزة على العملاء (Customer Centric strategy) والتي تقوم على ممارسة الأعمال التجارية للبنك بالتواصل مع عملائنا بطريقة توفر تجربة ايجابية للعملاء من اجل ديمومة العمل وولاء العملاء وبالتالي تحقيق الارباح.
- العمل بإستمرار على تطوير كفاءات ومهارات موظفي البنك من خلال الخطط السنوية المعدة من قبل مركز التدريب في البنك، والتركيز على البيع المباشر والبيع المتقاطع (Cross Selling) لرفع جودة الخدمة من حيث السرعة والدقة وكيفية التعامل مع العملاء.
- كما يتطلع البنك على ان يكون رأسماله البشري يمارس أعماله في مكان آمن وصحي ومريح من أجل تعزيز الولاء وزيادة رضاهم من خلال سلسلة من الاجراءات والبرامج كمكافأة المتميزين منهم والتي تنعكس بشكل مباشر على اداء الموظفين.
- الإستمرار في العمل على تحقيق نمو دائم ومتصاعد في جميع مؤشرات البنك المالية وإدارتها بكفاءة عالية لتدعيم المركز المالي والتنافسي في السوق المصرفي الفلسطيني كثنائي بنك في بين البنوك المحلية في الودائع والتسهيلات.



العمل على تطويرها وسيتم طرحها للعملاء خلال العام القادم. لتعزيز موقعه التنافسي وزيادة حصته السوقية واستقطاب عملاء جدد.

رفع كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات والكفاءة المؤسسية

سيقوم البنك بتطبيق عدد من الأنظمة الداخلية والآلية التي ستمكنه من تحسين الأداء وتطوير فهم أفضل لكفاءة استخدام الأموال في مختلف بنود الموجودات، بالإضافة الى تحسين مستوى إدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفوائد لأفضل مستوى. وسيتم ذلك من خلال تطبيق أفضل الأنظمة الآلية لتكون جاهزة للعمل في العام 2017.

نتائج الأعمال المتوقعة

إن توجهات إدارة البنك لعام 2017 تسعى نحو تحقيق رؤية البنك المستقبلية في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للعملاء، ورفع الحصص السوقية، بالتركيز على قطاع الأفراد والشركات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإستمرار في إدارة مصادر الأموال وإستخداماتها بالشكل الأمثل والأكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر.

خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سيقوم البنك بتطوير الخدمات المقدمة من قبله لهذا القطاع انطلاقاً من إيمانه بالأهمية الكبيرة التي يلعبها في النمو الاقتصادي، حيث سيتم تطوير مجموعة جديدة من المنتجات التي تتناسب مع احتياجات الشركات العاملة في هذا القطاع من خلال الاستفادة من الدراسات القطاعية المتخصصة والبرامج المتخصصة في تمويل وضمان المنتجات الائتمانية.

خدمات الأفراد

يعمل البنك على تطوير حزمة من المنتجات الجديدة لعملاء هذا القطاع والتي ستلبي كامل احتياجاتهم البنكية المختلفة. حيث سيتم تطوير البطاقات الائتمانية بإضافة خدمات وميزات جديدة، وسيتم إطلاق برامج حسابات التوفير والودائع وما يرتبط بها من ميزات. وسيتم تطوير قروض الإسكان وقروض السيارات والبرامج الاستثمارية.

خدمات الشركات

سيستمر البنك بتزويد قاعدة عملائه المستهدفين والحاليين من الشركات بمستوى عالي من الخدمات المصرفية المتميزة التي سيتم دعمها خلال العام القادم بخدمات إضافية جاري



المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة /



يعمل البنك على تطوير منتجاته وخدماته لتتماشى مع إحتياجات العملاء، على مختلف شرائحهم بالإضافة إلى تعميق متانة البنك مالياً والتركيز على النمو ومتابعة التطورات المصرفية.

تقوم سياسة البنك في تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الجديدة على أساس الدراسات العلمية المبينة على المعلومات والبيانات الأولية والثانوية من خلال تحليلها بشكل كمي ونوعي، مما يساعد البنك على تطوير منتجاته وخدماته، وبما يتناسب ومتطلبات العميل الآتية والمستقبلية، حيث تميزت هذه المنتجات والخدمات بالابتكار والتطور، ذات قيمة بعيدة المدى مع التأكيد على كونها ذات ربحية مناسبة.

خدمات الأفراد

يوفر قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من الحلول المصرفية الشاملة التي تلبى كافة احتياجات ومتطلبات العملاء، وتشكل العلاقة مع العملاء (الأفراد) نقطة محورية يحرص فيها البنك على تقديم النصح والإرشاد الذي يهتم العملاء بجميع الأمور المالية التي تشتمل على مخططات دراسية، لشراء شقة سكنية أو سيارة، أوحتى الذهاب في رحلة سياحية. هذا بالإضافة إلى خدمات الإيداع والتخطيط المالي السليم المتمثل في حسابات التوفير وودائع تحت الطلب وغيرها من الأدوات التي تعنى بالحاجات الحالية والمستقبلية. أما على صعيد التسهيلات الائتمانية فقد أدت السياسة دائمة التطور في برنامج منح قروض الأفراد الى نمو التسهيلات الخاصة بهم خلال العام 2016.

خدمات الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة SMEs

واصل بنك القدس دوره الريادي في تقديم افضل الخدمات لقطاع الأعمال والشركات والمؤسسات والمنشآت الصغيرة في فلسطين من خلال دائرة متخصصة « بنك القدس أعمال» والتي تعنى في إدارة العلاقة مع الشركات والمشاريع الصغيره والمتوسطة والمؤسسات المالية حصريا وتقديم باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المتميزة التي تتناسب مع احتياجات ومتطلبات هذه الشريحة بشكل خاص والتي تناسب كافة القطاعات الاقتصادية والانشطة التجارية باختلاف انواعها واحتياجاتها المصرفية . وتقدم دائرة « بنك القدس أعمال » خدماتها من خلال مراكز تنمية الأعمال المنتشرة في كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث تنتشر هذه المراكز كل من المدن التالية : رام الله ، نابلس ، طولكرم ، جنين ، الخليل ، بيت جالا ، غزة ، وتتميز هذه المراكز بما يلي :-

- تعنى هذه الدائرة بخدمة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل اكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين فضلا عن كونها المشغل الاكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف انواعها وفئاتها هذا بالاضافة الى قطاع الشركات والتي تعد هي الاخرى محور اهتمام «بنك القدس أعمال».
- وجود طاقم ذو خبرة وكفاءة مميزة مكرس خصيصا لإدارة العلاقة وتقديم افضل الخدمات لهذا القطاع ، ويعتبر هذا المفهوم في إدارة العلاقة امتدادا لاستراتيجية البنك في الابتكار والتميز وتفعيل الامكانيات لانشاء علاقة مرحة وذات قيمة مضافة.
- تقديم الاستشارات المالية والمصرفية المتخصصة لمساعدة قطاع الأعمال على إدارة انشطتهم التجارية والمالية بمهنية وكفاءة عالية.
- العمل المستمر على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وجودتها بما يتوافق مع النمو الاقتصادي المتزايد في قطاع الأعمال والاحتياجات المصرفية المتنوعة لكافة القطاعات الاقتصادية.
- العمل على توفير حلول تمويلية خاصة للشركات تتناسب مع طبيعة نشاطهم وبما يلائم احتياجاتهم الخاصة (- tailor made financing solutions).
- توفير خدمات الخزينة وتبديل العملات بطريقة متقدمة توفر كافة احتياجات العملاء.

MasterCard بنك القدس

يقدم بنك القدس بطاقات ماستركارد الائتمانية والتي تضم الفضية ، الذهبية و البلاطينية المقبولة محليا وعالميا، تحت شعار «قيمة تفرح الجميع»، لتمنح مستخدميها مستوى جديد وقيمة مضافة، وتناسب نمط حياتهم ليتمتعوا بأعلى معايير الرفاهية والشغف عبر المزايا التالية:

- بطاقات ماستركارد الائتمانية و المعروفة بالبطاقة الدوارة؛ حيث تتيح لحاملها المرونة في تسديد سحبات بطاقة على دفعات شهرية و مع فترة سماح قد تصل الى 45 يوما في حده الاقصى مع احتساب عمولة على السحب النقدي.

إسترد نقودك مع
ماستركارد بنك القدس



- استخدام بطاقة ماستركارد الائتمانية للمشتريات من نقاط البيع والسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العالم والتي تحمل شعار ماستركارد، وأو من خلال فروع البنوك داخل فلسطين او خارجها على حد سواء.

- خدمة بطاقة ممر الأولوية (Priority Pass) والتي تمنحك الدخول لصالات كبار الشخصيات في المطارات حول العالم في أكثر من 600 صالة انتظار و برسوم منافسة . لمعرفة المزيد الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.prioritypass.com/en/airport-lounges

- برنامج برايسلس ارابيا (Priceless Arabia) الذي يقدم مجموعة فريدة من العروض و التجارب في المطاعم الفاخرة، خدمة كبار العملاء للاحداث الرياضية العالمية ، التسوق و الترفيه، الرياضة، السفر، الفنادق و النشاطات السياحية المصممة لك. لمزيد من المعلومات عن برنامج برايسلس ارابيا يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني www.pricelessarabia.com

- خدمة مراكز الاتصال الفوري متوفرة 7/24 (Call Center) على الرقم 1700-710-710 للاستفسار عن بطاقتك الائتمانية والخدمات الفورية في حالات الطوارئ.

ولتعزيز دور البنك و توسعة أعماله في البطاقات تم خلال الربع الثاني من العام باطلاق اول حملة باسم (Cashback) في فلسطين والتي تمنح حامل البطاقة باسترداد نقدي مباشرة على البطاقة عند استخدامها للمشتريات و تفعيل خدمة السحب النقدي على صرافاتنا لبطاقات ماستركارد بنك القدس الائتمانية.

وخلال الربع الاخير من العام. تم وضع خطة استراتيجية شاملة لتطوير وهيكلة منتجات البطاقات بما يلبي احتياجات كافة شرائح العملاء بهدف تطوير أعمال البطاقات و إطلاق منتجات جديدة بميزات إضافية وتكنولوجيا متقدمة وتنافسية عالية.

الحوالات السريعة

WESTERN UNION

واصل بنك القدس خلال العام 2016 توسيع شبكة وكلائه لخدمة الحوالات السريعة Western Union كوكيل رئيسي Super-agent، حيث وصل عدد وكلائه الفرعيين إلى 21 موزعين في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وتلقيها، وسعي البنك إلى تطوير آليات العمل وتحسينها في مجال الحوالات السريعة وفق أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في تقديم خدمة تحويل الأموال ويسترن يونيون.

إربح ضعف حوالتك مع ويسترن يونيون بنك القدس

أرسل أو استلم حوالتك من بنك القدس أو أحد وكلائه الفرعيين لتكن أحد الفائزين بضعف قيمة حوالتك



ضمن بذلك البنك الحلول المتميزة والمتوافقة مع الممارسات العالمية ومتطلبات الامتثال لتحويل الأموال وزيادة عدد الخدمات المصرفية لديه، وسيتم توسيع شبكة الوكلاء الفرعيين لتشمل مدن إضافية في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2016.





البنوك المراسلة

تقوم الخطط الاستراتيجية لدائرة التجارة الخارجية على توسيع شبكة مراسلين بنك القدس في جميع قارات العالم، وقد تم التواصل مع بنوك عديدة في كافة دول العالم لفتح علاقة جديدة معها، في بلدان الخليج العربي واوروبا والصين وتركيا، ويتمحور نشاط الدائرة على تلبية المتطلبات الخاصة بالمؤسسات المالية من خلال شبكة من المراسلين التي تغطي مناطق كبيرة من حول العالم. مع الالتزام بجميع قواعد الامتثال المطلوبة عالميا، حيث تم تسجيل البنك في مصلحة الضريبة الامريكية IRS بخصوص قوانين FATCA.

تتولى الدائرة تنظيم العلاقات المصرفية مع مراسلي البنك والمؤسسات المالية الدولية في الخارج وإدارة الحسابات الخارجية المفتوحة لدى المراسلين وتنظيم التعامل بالعملات الأجنبية مع البنوك والأسواق النقدية الدولية واستثمار أرصدة البنك في الخارج واستيراد وتصدير الأوراق النقدية الأجنبية.

تضم شبكة مراسلي البنك الحالية عدد من أهم وأكبر البنوك في اوروبا والولايات المتحدة واسيا والشرق الأوسط.

توفيرك لخالك أحلاك



جوائز حسابات التوفير «توفيرك لخالك أحلاك»

تعد حملة جوائز حسابات التوفير «توفيرك .. لخالك أحلاك» التي تم إطلاقها في العام 2016 من أضخم الحملات التي تم إطلاقها لحسابات التوفير في فلسطين، وبرز نجاح بنك القدس في حسابات التوفير بمنح فرصة ذهبية لفوز أكبر عدد من المدخرين بجوائز قيمة، حيث شملت الحملة السحب على سيارة بيجو 301 أو سيارة ستروين C4 كل يومين وسيارة مرسيدس C-Class كل ثلاثة أشهر، ويهدف البنك عبر هذه الحملات إلى مكافأة مدخره وتعزيز ثقافة التوفير في المجتمع مما لها من أثر إيجابي في دعم التنمية الإقتصادية.

وسيعمل البنك خلال العام 2017 على تطوير وابتكار منتجات توفير جديدة لتعزيز ثقافة التوفير عند فئات محددة كالأطفال والشباب.

الخبزينة وتبادل العملات

تقوم دائرة الخبزينة في بنك القدس بدور رائد في إدارة اصول البنك بما يحقق الربحية والاستقرار المالي ورفع الملاءة المالية للبنك والحد من المخاطر التشغيلية وقد حققت دائرة الخبزينة نتائج متميزة ومستقرة لعملياتها، وطورت أداءها، وعززت قدرتها على الاستثمار في الفرص المتاحة وتحسين الأداء وذلك لحماية وخدمة مصالح البنك بالإضافة لتقديم الخدمات لعملاء البنك في مجال بيع وشراء العملات المختلفة لتحقيق الاهداف التجارية والربحية وتحييد المخاطر التي يتعرضون لها في اطار من الحرفية العالية.

تهدف دائرة الخبزينة الى المحافظة على دورها كرافعة لربحية واستقرار البنك والى الاستمرار في تطوير ادائها وخدماتها من خلال طرح منتجات جديدة تلبي تطلعات العملاء وبما يتواءم مع التطورات العالمية.



جودة الخدمة والعناية بالعملاء «نستمع ونهتم»

يعنى بنك القدس بجودة الخدمة والعناية بالعملاء وذلك لتكريس ثقافة الخدمة الجيدة لكافة منتجات وخدمات البنك، ويقوم بدراسة الآلية التي يتم تقديم الخدمة فيها ومدى كفاءتها والمدة الزمنية الذي يستغرقها تقديم الخدمة، وبالتالي عمل مراجعة شاملة وتقييم دقيق للتاليات المتبعة والاجراءات المعمول بها ليتم تحديثها لتنعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة بشكل يلبي ويفوق توقعات العملاء.

وتعتبر الشكاوى والاقتراحات الواردة من الفروع باستخدام المنافذ المتاحة على اختلاف أنواعها كالرقم المجاني المخصص لاستقبالها، صناديق الاقتراحات/ الشكاوى الموجودة داخل الفروع والمكاتب، أو من خلال البريد الإلكتروني، أو عبر منصات التواصل الإجتماعي، مصدراً أساسياً لمعرفة مواضع التقصير الواجب حلها في أسرع وقت ممكن. وتُعتمد أساسيات لعمل التقييم الموضوعي وقياس جودة الخدمة المقدمة، وتحسينها باستخدام برامج تدريبية مختصة بالتنسيق والتعاون مع دائرة رأس المال البشري ووضع خطط تدريبية شاملة، لتكريس وتعزيز ثقافة جودة الخدمة ورضا العملاء.

Counter (2)
T179

Counter (3)
T167



بنك القدس
Quds Bank



1



2



بلغ عدد فروع ومكاتب البنك في العام 2016
ما نحو 37 فرعاً ومكتباً مقارنة
مع 8 فروع ومكاتب في العام 2007

2007	08
2008	12
2009	13
2010	17
2011	21
2012	22
2013	27
2014	28
2015	31
2016	37



رأس المال البشري /



« لقد كان العام 2016 عاماً محورياً في الاستثمار برأس المال البشري»



تعتبر دائرة رأس المال البشري ركناً أساسياً في بنك القدس ومن أهم الدوائر الادارية، حيث تهدف الى تعزيز القدرات والمهارات والمعارف المهنية والسلوكية لكافة الموظفين في البنك، وكذلك تنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم، وتهيئة الظروف التنظيمية الملائمة من حيث الكم والكيف لاستخراج أفضل ما لدى الموظفين من طاقات وتشجيعهم على بذل أكبر قدر ممكن من الجهد والعطاء، حيث يؤمن بنك القدس أن عليه ان يتميز على مستوى جودة وتعدد الخدمات التي يقدمها، ولكي يتميز بخدماته كان عليه أن يتميز بكادر بشري مؤهل ومدرب؛ فالعنصر البشري هو ائمن الموارد لدى البنك والأكثر تأثيراً في تحقيق رؤية ورسالة البنك وهو المؤثر الحقيقي في تحقيق أهداف وأرباح ونمو البنك، لذلك حرصت إدارة البنك على استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

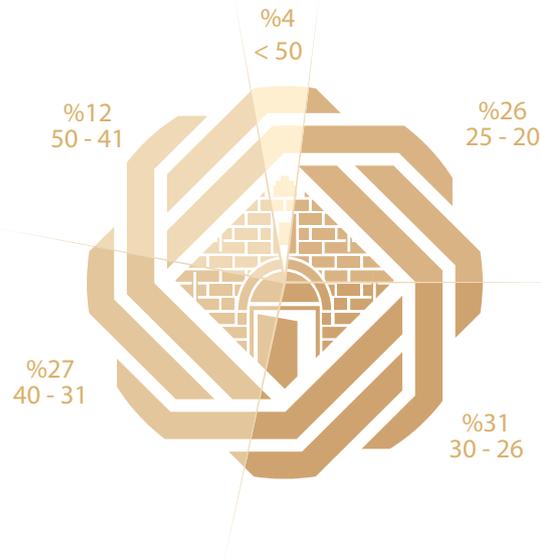
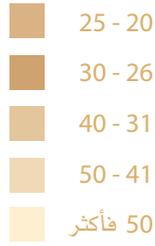
ينفرد بنك القدس بإجراءات وسمعة متميزة في توظيف الكوادر البشرية كونه يتبوأ مكانة تمكنه من استقطاب واختيار أفضل الخبرات والمواهب للتوظيف، لذلك يزخر بنك القدس اليوم بالموظفين ذوي الخبرات العالية من كلا الجنسين حيث تشكل الاناث ما نسبته 28% من العاملين في البنك، وضمن خطة البنك في التوسع والانتشار، قامت دائرة رأس المال البشري بالبحث عن المواهب والكفاءات الجادة لتعيينها في الفروع والمكاتب الجديدة التي تم افتتاحها في العام 2016، وجاري التحضير لكوادر فروع ومكاتب جديدة ضمن خطة البنك في التوسع والانتشار.

تصنيف الموظفين حسب الأعمار والنوع الاجتماعي والمؤهلات العلمية

العمر بالسنوات	العدد	النسبة %
25 – 20	174	%26
30 – 26	210	%31
40 – 31	180	%27
50 – 41	84	%12
50 فأكثر	26	%4
المجموع	674	%100

يبين الجدول أعلاه أن النسبة العالية من موظفي البنك تتراوح أعمارهم بين 26-30 سنة، تليها الفئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31-40 سنة.

- توزيع الموظفين حسب الأعمار



النسبة %	العدد		النوع الاجتماعي
	الفروع	الإدارة	
%72	246	238	ذكر
%28	111	79	أنثى
%100	357	317	المجموع
%100	674		المجموع الكلي

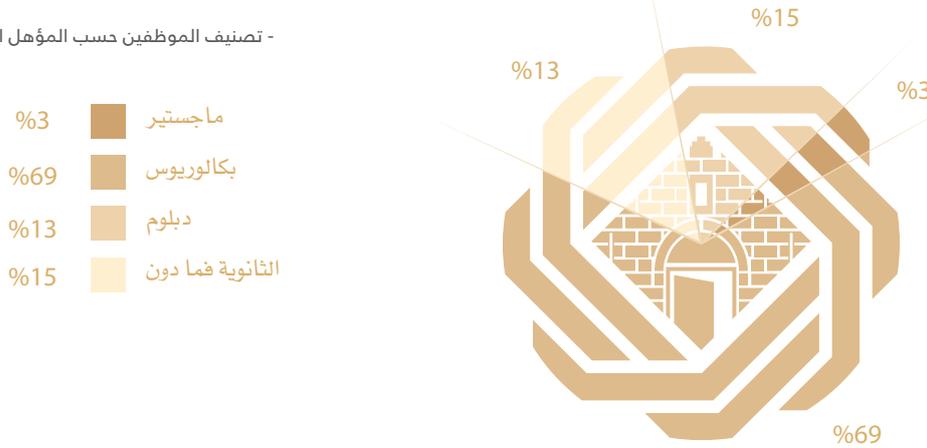
يبين الجدول أعلاه أعداد الذكور والإناث في كل من الإدارة العامة وفروع ومكاتب البنك وقد بلغ إجمالي عدد الموظفين حتى نهاية العام 2016 ما نحو 674.

توزيع الموظفين ما بين الإدارة العامة وفروع ومكاتب البنك



النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
3%	23	ماجستير
69%	468	بكالوريوس
13%	87	دبلوم
15%	96	الثانوية العامة فما دون
100%	674	المجموع

- تصنيف الموظفين حسب المؤهل العلمي





مركز التدريب

عمل مركز التدريب خلال العام 2016 على اختيار مجموعة من البرامج النوعية والمهنية وانتقى عدد من المدربين الخبراء والمحترفين سواء من الداخل او من الخارج لتقديم التدريب المطلوب. وبخاصة أنه بتاريخ 2016/5/22 انتقل مركز التدريب الى مقره الجديد لتكون الانطلاقة الحقيقية هناك. حيث يوفر مركز التدريب قاعتين احدهما مزودة بأجهزة الكمبيوتر لتشكل بيئة تفاعلية افتراضية للتدريب (النظام البنكي) والاخرى للاجتماعات والمحاضرات وورش العمل.

بلغ عدد الانشطة والبرامج التدريبية بمختلف انواعها خلال العام 2016 (107) نشاط تدريبي كانت مقسمة على حوالي (2139) ساعة تدريبية شارك فيها (843) مشارك ومشاركة من موظفي البنك وكانت مقسمة على النحو الاتي: (1305 ساعة تدريبية ل 220 مشارك ومشاركة في دوائر الإدارة العامة من خلال 75 نشاط وبرنامج تدريبي).

(509) ساعة تدريبية ل (371) مشارك ومشاركة في فروع ومكاتب الضفة الغربية موزعة على (26) نشاط وبرنامج تدريبي. كان نصيب الاسد فيها لموظفي فروع ومكاتب منطقة الشمال بحوالي (157) مشارك/ة و(51) مشارك/ة من فروع منطقة الوسط، و(87) مشارك/ة من فروع منطقة الجنوب.

كان نصيب منطقة غزة ب(325) ساعة تدريبية، شارك فيها (252) مشارك ومشاركة من خلال عشرين برنامج ونشاط تدريبي . وبلغت التكلفة المدفوعة للبرامج المنفذة المذكورة بـ \$ 194,135. حسب بيانات الدائرة المالية من اصل موازنة قيمتها (\$220,000).

- شارك (20) موظفا وموظفة في دبلومات مهنية متخصصة في العمل المصرفي مثل: إدارة المشاريع المحترفة، دبلوم التأهيل المصرفي، وشهادة ضابط ائتمان معتمد وشهادة متداول معتمد، اخصائي الاختيار والتعيين وغيرها من البرامج النوعية والشهادات المحترفة.
- شارك (12) موظفا وموظفة مثلوا البنك في عدد من المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات السنوية والمعارض المتخصصة في ختلف انحاء العالم. كما شارك عدد من الموظفين في (Study Tour) لدى عدد من المؤسسات والبنوك المصرفية في الخارج.

- تم تدريب (196) طالب وطالبة من مختلف المعاهد والجامعات الفلسطينية على خدمة العملاء في مختلف الفروع والمكاتب، وبعض داوئر الإدارة العامة واصدار شهادات تدريب لبعضهم بناءً على طلبهم.
- يشارك بنك القدس بعدد من موظفيه لتنفيذ برامج مؤسسة إنجاز فلسطين من باب مسؤوليتنا المجتمعية وشراكتنا مع إنجاز في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.
- اطلق مركز التدريب برنامج توجيه وتدريب الموظفين الجدد في الضفة الغربية (ولمدة 14 اسبوع) في قاعات مركز التدريب. غطي البرنامج 88 ساعة تدريبية حول كافة جوانب العمل المصرفي الاساسي الذي يحتاجه عمل الموظفين الجدد.
- نظم مركز التدريب عدد من ورشات العمل الداخلية انطلاقا من ابتكار منتجات وخدمات جديدة في البنك ومن هذه الورش:
 - القروض العقارية.
 - الصفقات الاجلة للخرينة.
 - نظام إدارة تسيير العمليات البنكية.
 - مايكرو جاري مدين.
 - السياسة الائتمانية لبرامج قروض الافراد.
 - قانون الامتثال الضريبي FATCA.
 - مناقشة متطلبات دائرة المخاطر مع وحدات الخدمات المصرفية.
 - ورشة عمل فحص نظام فتح الحسابات من شركة PIO-TECH.

من الجهات التدريبية التي يتعامل معها مركز التدريب

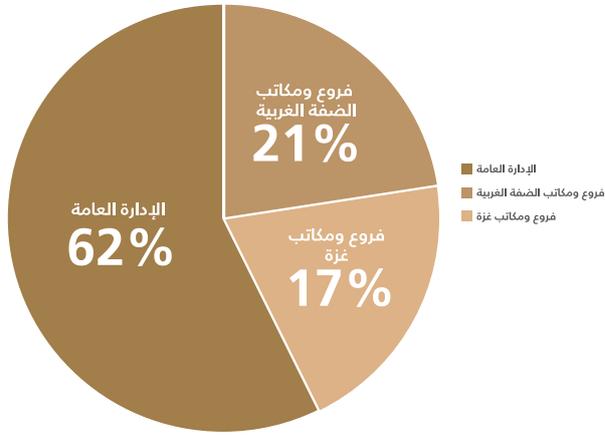
توزيع البرامج التدريبية حسب المنطقة

البرامج التدريبية حسب مكان عقدها		
الإدارة العامة	فروع ومكاتب الضفة الغربية	فروع ومكاتب غزة ومنطقة غزة
75	26	20

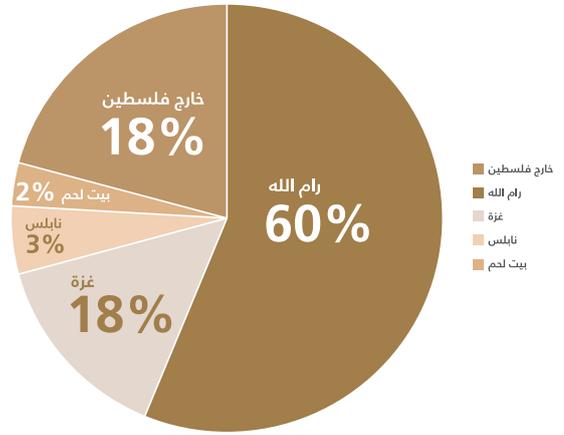
البرامج التدريبية حسب مكان عقدها

حسب المنطقة				
بيت لحم	نابلس	غزة	رام الله	خارج فلسطين
2	4	18	64	19

فوز المتدربين حسب ساعات التدريب



حسب مكان عقد التدريب





علاقات المساهمين /



إن قيم ومبادئ البنك تتمثل في توفير الفرص المتساوية لكافة المساهمين وتحسين طرق التواصل الدائم معهم بشتى الوسائل المتاحة، تأكيداً لمبادئ الشفافية والحوكمة المهنية.



عمل بنك القدس جاهداً على التواصل الدائم مع كافة مساهميه بشتى الوسائل المتاحة. فمن خلال قسم المساهمين ذو الإختصاص ومن خلال فروعنا المنتشرة من شمال الوطن الى جنوبه حافظ البنك على علاقته الإيجابية مع مساهميه. كما حرص البنك على اىصال المعلومات التي تخص البنك للمساهمين عن طريق التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، حيث يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم. ويتم أيضاً في هذه الإجتماعات:

- حضور رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهماتهم.
- وتماشيا مع خطة البنك في التطور، شمل موقعنا الالكتروني التقرير السنوي كاملا بالإضافة الى تواصلنا مع مساهمينا على مدار الساعة عبر صفحاتنا على منصات التواصل الاجتماعي.

يبين الجدول المستثمرون الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن 5% كما في تاريخ 2016/12/31 :

نهاية 2015		نهاية 2016		الاسم
نسبة المساهمة	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	
%22.18	12,197,002	% 22.18	13,538,694	اكرم عبداللطيف حسن جراب
%10.00	5,500,000	% 10.00	6,105,000	هيئة التقاعد الفلسطينية
%8.00	4,400,000	% 5.21	3,180,676	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
%5.21	2,865,474	% 8	4,884,000	شركة عبدالرحيم جردانه واولاده

بالدولار أمريكي

يبين الجدول أدناه ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2016/12/31 مقارنة مع نهاية العام السابق 2015/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		المنصب	الجنسية	الاسم
نهاية 2015	نهاية 2016			
12,197,022	13,538,694	رئيس المجلس	أردني	اكرم عبداللطيف حسن جراب
2,184,146	2,424,402	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردني	دريد اكرم جراب
1,650,000	1,831,500	عضو	أردني	حامد عبد الغني جبر
5,500,000	6,105,000	عضو	فلسطيني	هيئة التقاعد الفلسطينية
100,000	100,000	عضو	فلسطيني	وليد نجيب الاحمد
-	33,287	عضو	أردني	منتصر الدواس
1,486,100	1,652,000	عضو	أردني	صالح جبر احمد حميد
81,400	90,354	عضو	فلسطيني	عاهد فايق بسيسو
2,865,474	3,180,676	عضو	فلسطيني	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
44,385	50,000	عضو	فلسطيني	ربي مسروجي علمي
1,258,250	1,632,100	عضو	فلسطيني	شركة جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة

بالدولار أمريكي

يبين الجدول ملكية اقارب أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2016/12/31 مقارنة مع 2015/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	درجة القرابة	الأقارب
نهاية 2015	نهاية 2016			
2,184,146.00	2,424,402	أردني	ابن السيد أكرم جراب	دريد اكرم عبداللطيف جراب
2,204,875.00	2,447,411	أردني	ابن السيد أكرم جراب	مهند اكرم عبداللطيف جراب
2,068,801.00	2,296,369	أردني	ابن السيد أكرم جراب	يزن اكرم عبداللطيف جراب
2,063,190.00	2,290,140	أردني	ابن السيد أكرم جراب	زيد اكرم عبداللطيف جراب
	54,945.00	فلسطيني	ابن السيد صالح احميد	رمزي صالح جبر احميد
	24,420.00	فلسطيني	ابن السيد صالح احميد	رامي صالح جبر مسلم
	12,210.00	فلسطيني	بنت السيد صالح احميد	دينا صالح جبر مسلم
	12,210.00	فلسطيني	بنت السيد صالح احميد	رولا صالح جبر مسلم
11,000.00	12,210.00	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	لينا صالح جبر مسلم
11,000.00	12,210.00	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	جميله محمد يوسف مسلم

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 2016/12/31 مقارنة مع 2015/12/31 : بالدولار أمريكي

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	المنصب	الاسم
نهاية 2015	نهاية 2016			
-	2,500	فلسطيني	مساعد المدير العام لشؤون الإئتمان	منذر محمد عبدالرحمن عوده
	35,000	فلسطيني	المدير التنفيذي لمنطقة قطاع غزة	سهى صلاح شعبان خضر

بالدولار أمريكي

في بنك القدس نعمل بتصميم للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين، ومن هذا المنطلق يسرنا الرد على استفساراتهم والاحتفاظ بسجلاتهم والسعي للوصول لرضائهم التام.

آلية إيصال المعلومات إلى المساهمين :

- الموقع الإلكتروني لبنك القدس www.qudsbank.ps
- صفحة البنك على (www.facebook.com/qudsbank).
- التقرير السنوي الذي يرسل كل عام مع دعوة الهيئة العامة عن طريق البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة في كافة مناطق فلسطين.

بلغ مجموع رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا 906,300 دولار أمريكي للعام 2016 مقابل 862,925 دولار أمريكي للعام 2015، وهي مفصلة على النحو التالي:

الاسم	رواتب ومكافآت مدفوعة في عام 2016
المدير العام	\$ 262,661
الإدارة التنفيذية العليا	\$ 906,300
المجموع	\$ 1,680,961

مسائل أحيلت للتصويت
لا يوجد

عقود مع شركات ذوي صلة
لا يوجد

البيانات المالية
لا يوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي

المدقق الخارجي
قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2016 بريس ووتر هاوس، وبلغت أتعاب المدقق الخارجي 40,700 دولار.

عدد إجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور
يعقد مجلس الإدارة عدد 6 جلسات سنوياً حيث بلغت نسبة الحضور 95% لمجموع الجلسات للعام 2016.

الموعد المتوقع لانعقاد الهيئة العامة
من المتوقع عقد الهيئة العامة في شهر ايار.

نشاط التداول العام 2016

ملخص نشاط التداول في العام 2016 لسهم بنك القدس.

التغير عن 2015	ملاحظات	الترتيب 2016	القيمة 2016	التداول 2016
-48.58%	3.190% من إجمالي التداول	8	7,426,995	عدد الأسهم المتداولة (#)
-40.65%	2.094% من إجمالي التداول	8	9,321,194	قيمة الأسهم المتداولة (\$)
271.77%	4.569% من إجمالي عدد الصفقات	8	1,554	عدد الصفقات المنفذة
-53.66%	معدل دوران للشركات: 13.73%	11	12.17%	معدل دوران السهم (%)
57.39%	73.88% من إجمالي الجلسات	9	181	عدد جلسات تداول سهم الشركة
2.46%	2.16% من إجمالي القيمة السوقية	11	73,260,000	القيمة السوقية (\$) كما في 2016/12/31
6.68%	معدل الأسهم الحرة للشركات: 41.02%	17	41.81%	نسبة الأسهم الحرة (Free Float)
12.30%	0.54% من إجمالي عدد المساهمين	27	557	عدد المساهمين

أعلى وأدنى سعر خلال عام 2016.

نسبة التغير	سعر الإغلاق 2015	سعر الإغلاق 2016	أدنى سعر تداول 2016	أعلى سعر تداول 2016
-7.69%	\$US 1.30	\$US 1.20	\$US 1.11	\$US 1.37

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2016

المجموع مقيم دولار	حضور جلسات ومواصلات مدفوعة دينار /	مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2016 / دينار	الاسم
17,701	2,550	10,000	أكرم عبد اللطيف جراب
23,061	6,350	10,000	دريد أكرم جراب
16,649	1,800	10,000	هيئة التقاعد الفلسطينية ممثلة ب د. أحمد مجدلاني
18,900	3,400	10,000	وليد نجيب الاحمد
15,656	1,100	10,000	جميرا للإستثمار العقاري ممثلة ب بدوي اليازجي
19,887	4,100	10,000	عاهد فائق بسيسو
16,925	2,000	10,000	رعى مسروجي العلمي
21,580	5,300	10,000	صندوق الاستثمار الفلسطيني ممثل ب لؤي قواس
16,502	1,700	10,000	صالح جبر احميد
19,746	4,000	10,000	حامد عبد الغني جبر
22,708	6,100	10,000	منتصر دواس
209,315	38,400	110,000	المجموع

يتم الصرف حسب نسبة حضور جلسات مجلس الإدارة وبعد مصادقة الهيئة العامة على البيانات المالية الختامية.

جدول الاعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة العادية «الثاني والعشرون» لبنك القدس

- قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السابق 2016/5/3 وإقراره.
- مناقشة تقرير مجلس الادارة لعام 2016 والمصادقة عليه.
- عرض تقرير مدقق الحسابات ومناقشة البيانات المالية للشركة للعام 2016 والمصادقة عليها.
- ابراء ذمة مجلس الادارة عن الفترة المنتهية في 2016/12/31.
- المصادقة على مكافأة اعضاء مجلس الادارة عن العام 2016.
- اقرار توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح اسهم مجانية على المساهمين المسجلين لدى بورصة فلسطين بتاريخ 2017/5/7 وبنسبة 12% واتخاذ قرار بذلك.
- انتخاب وتعيين مدققي حسابات البنك الخارجيين لعام 2017 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.
- اية امور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول اعمال الاجتماع وتدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة على ان يكون ادراج هذا الاقتراح في جدول الاعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من اسهم الشركة.

جدول الاعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك القدس

- تعديل على المادة (3) الفقرة (15) من عقد التأسيس والمادة (4) فقرة (15) من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي:
(امتلاك واستئجار وتاجير العقارات والمباني والالات والمعدات والجهزة ووسائط النقل والليات اللازمة لتحقيق اغراض الشركة).
- لتصبح على النحو التالي:
(امتلاك وبيع واستئجار العقارات والمباني والالات والمعدات والجهزة ووسائط النقل والليات اللازمة لتحقيق اغراض الشركة).

إقرارات مجلس الإدارة

- عملاً بتعليمات الإفصاح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية و هيئة سوق رأس المال الفلسطينية:
- يقر مجلس الإدارة وبحسب علمه وإعتقاده بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك.
 - يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2016 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
 - يقر مجلس الإدارة بصحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للعام 2016.
 - يلتزم البنك بأسس الحوكمة المعمول بها وبتشكيلة اللجان التابعة لمجلس الإدارة.



الحوكمة /



يعتمد البنك تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة البنك بطريقة حصينة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على البنك وتنميته.

1 الالتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم افضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والأطر التشريعية والقانونية الناعمة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة اخر التطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

2 دور رئيس مجلس الإدارة

- يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :
- الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام .
 - أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة .
 - الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
 - رئيس مجلس الإدارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالادوار الرئيسية التالية:



1. الإشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الإشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .

2. يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الإدارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين .

3 مسؤوليات مجلس الإدارة

- يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي ، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمواعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بها.
- مجلس إدارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الإدارة باختيار أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لأعضاء الإدارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لإدارة شؤون البنك .

- يقوم مجلس إدارة البنك بالإشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة واللائحة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الإدارة.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتطوير اطار عام للإدارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الإدارة ، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لإدارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والأخلاقيات . وسياسة لإدارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس إدارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات واللائحة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس إدارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحاكمة المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الإدارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الإدارة بتقييم دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي .

4 الية عمل مجلس الإدارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبحد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الإدارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة أعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تخيته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

5 لجان مجلس الإدارة

- مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن إدارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعدته في إدارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفاافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقاريرها الى مجلس الإدارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الإدارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الأعضاء في لجان مجلس الإدارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الإدارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة الحاكمة المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الإدارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الإدارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً

أ. اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة بهدف التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الإدارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينيبه، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية واللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من السادة دريد جراب، م. وليد الاحمد وصالح جبر اميد ، ربي مسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الإدارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

ب. لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والإدارة المالية، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة د. احمد مجدلاوي وعضوية كل من السادة عاهد بسيسو ومنتصر دواس ولؤي قواس .

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- الإشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الإدارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الإدارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لإدارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها .
- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص ترشيح/تعيين/انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس إدارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .

ت. لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة أعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها السيد منتصر دواس وعضوية كل من عاهد بسيسو ولؤي قواس.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة:

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل إجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

ث. لجنة الحاكمية المؤسسية:

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين لتنسيق وتطبيق سياسة الحوكمة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية والقدرة على التنسيق والربط بين الإدارة والمهام المكتملة للجنة الحوكمة والتدقيق كما يتمتع أعضاؤها بالخبرة القانونية والمصرفية ، وتعقد اجتماعاتها مرتين بالسنة ويرأس اللجنة السيد لؤي قواس وعضوية كل من السادة حامد جبر وعاهد سبيسو .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة :

- الإشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل إليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص
- وضع الاجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في هذا الدليل والتقييد بها .
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص .
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على اوسع نطاق .
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات انظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

ث. لجنة المكافآت والترشيحات :

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها اليه ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوب عنه ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي ويرأس اللجنة السيد لؤي قواس وعضوية من السادة حامد جبر وعاهد سبيسو .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- إعداد المعايير واعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات واية عوامل أخرى تراها مناسبة.
- إعداد تقرير يتقدم به المجلس للمساهمين لانتخاب أو إعادة انتخاب الأعضاء بحيث يتضمن ما يلي:

أ- فترة العضوية والتفاصيل الشخصية والمؤهلات المهنية ومعلومات عن عضوية المرشح في مجالس ادارات مصارف وشركات أخرى وتفاصيل المناصب الأخرى التي يشغلها المرشح وتفاصيل العلاقات والقرابة بين المرشح والبنك من جهة والمرشح والأعضاء الأخرين من جهة أخرى.

ب- تقديم بياناً بأنه قد تحقق من استيفاء المتطلبات الواردة في تعريف العضو المستقل عند تعيينه.

- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس أو أي من اللجان المنبثقة عنه
- تحديد الأعضاء المؤهلين وتقديم التوصيات للمجلس حول الشخص المرشح لشغل مقعد في حال وجود شاغر في أي من لجان المجلس..
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام
- دراسة مدى اهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين وأي مرشحين تقترح الإدارة اسمائهم.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها ضرورية في هيكل الإدارة أو الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لإحلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة أو عند ظهور شواغر.
- تقييم أداء المجلس وأداء جميع اللجان وجميع الأعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل.
- إعداد سياسة المكافآت والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها.
- إجراء مراجعة دورية لسياسة المكافآت والحوافز أو عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث السياسة.
- إجراء تقييم دوري حول مدى فعالية وكفاية سياسة منح المكافآت وذلك لضمان تحقيق أهدافها.
- التأكد من وجود تجانس بين فترة صرف المكافآت وتحقيق الأيراد بشكل فعلي.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في المصرف.
- التأكد من أن سياسة المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافآت.
- التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للمصرف

6. بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استناداً إلى الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية وإلى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الأقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .
- يسطع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقييد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر.

1. التدقيق الداخلي:

- يدرك البنك ان وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الاول والاطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بانشطة البنك المختلفة .
- وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الإدارة .
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي .
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية الضبط الداخلي والآلية التي تتم فيها إنجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك .
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة والتدقيق .

2. دائرة الامتثال:

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم إنشاء دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تعنى بالإشراف على الالتزام بالانظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وذلك للوصول إلى الممارسات المصرفية السليمة ، وعلى صعيد دائرة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والانظمة والتعليمات النافذة للبنك وتثقيف وتوعية

كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية ، كما يحرص البنك على ضمان استقلالية دائرة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر مدربة وذات كفاءة .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:-

- إعداد دليل الامتثال ومراجعته وتحديثه بشكل دوري وكلما دعت الحاجة الى ذلك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك
- متابعة تطبيق والالتزام بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الامريكية (FATCA).

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت إدارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل ، سوق، سيولة) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لإدارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الادوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها .

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:-

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للأعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

1. التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 2. إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 3. توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

7. التدقيق الخارجي:

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بابداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصل على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الإدارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى.

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي:

1. تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
2. الالتزام بمتطلبات الحد الادنى من معايير الافصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
3. التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
4. تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
5. حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين .
6. العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :

- اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
- رايه حول مدى كفاية انظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
- التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

8. ميثاق أخلاقيات العمل:

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الإدارة وتعهده بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبندوه، وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك .

9. العلاقة مع المساهمين:

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم .
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الإدارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم

10. الشفافية والإفصاح:

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع. وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .

المسؤولية المجتمعية /



يفتخر البنك بالنجاحات المتواصلة التي تمكن من إنجازها على صعيد التنمية المجتمعية ويؤمن بمساهمة الفرد في عملية الإنماء، وذلك من خلال المشاركة في مبادرات تهدف لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.



اعتاد بنك القدس ومنذ تأسيسه على تقديم الدعم لكافة شرائح المجتمع وعلى جميع الأصعدة، لذلك كرس عام 2016 لدعم ورعاية وتطوير كل ما هو متاح ومستطاع، إذ بذل البنك جهداً وافراً في دعم المسيرة التعليمية بمختلف مستوياتها المدرسية والجامعية وذلك لحرصه على إنشاء جيل واعى ومثقف، إضافة إلى مشاركته في دعم الفرق والنادي الرياضية لشحذ همم الشباب نظراً لإيمانه بضرورة دعم طاقاتهم وبلورتها. أما من الناحية الفنية فقد قام البنك برعاية الأنشطة الفنية ودعم المواهب الفذة وصقلها، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات الثقافية الهادفة التي من شأنها النهوض بالمجتمع، كما اهتم بالقطاع الصحي لحياة صحية أفضل. وأخيراً ساهم في تحقيق الرفاهية وتوفير بيئة مجتمعية مريحة من خلال التبرع لمختلف القطاعات بمبالغ قيّمة تسهم في ازدهاره، كما لم يتوانى البنك في توفير المساعدات والخدمات السريعة للجهات المحتاجة.

المجال	مبلغ المساهمة (\$)
التنمية	77,858.00
الإغاثة	36,055.00
التعليم	41,669.00
الثقافة والفنون	34,500.00
الصحة والبيئة	6,500.00
إجتماعيات ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	2,087.00
الرياضة	91,614.00
الإجمالي	290,283.00

التعليم

إن الحياة مزيج من العلم والعمل، والتعليم يمنح المجتمع تحرراً من مخلفات الجهل والفقر والمرض جميعاً، وإذا أردنا الوصول إلى ذلك المستوى فلا بد أن نبذل جهداً مقصوداً ومنظماً من أجل تطوير المعارف والمعلومات من خلال التعليم والقراءة والاطلاع، ولذلك فقد أولى البنك اهتماماً بانشطة المدارس والمعارف والثقافة والكتاب. وساهم بعدد من الأنشطة في هذا المجال.

ويهدف البنك من خلال رعايته ودعمه للمؤسسات الثقافية والجهات ذات العلاقة، الى تعزيز شراكة الفرد مع بقية افراد مجتمعه، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذين المجالين بمبلغ يقدر بحوالي \$41,669.00.



التعليم

التبرع لجامعة القدس المفتوحة

التبرع بشاشات/جامعة القدس المفتوحة

التبرع بطابعة لمدرسة سينيريا

التبرع بجائزة افضل معلم خلال العام الدراسي 2016/4/20

التبرع للجنة الشعبية لخدمات مخيم الفارعة

التبرع بدروع حفل التوجيهي-بيت ليد

تبرعات لجمعية اصدقاء بيرزيت لعمل مكتبة

رعاية الافطار الرمضاني/وزارة التربية والتعليم

رعاية المؤتمر العلمي الفلسطيني الخامس - بيت لحم

رعاية إنجاز فلسطين-حفل مسابقة شركة طلابية

رعاية المنتدى الوطني للمبدعين-المجلس الاعلى للابداع

رعاية الاسبوع الاولمبي المدرسي

مهرجان لصعوبات التعليم-جمعية روان للاطفال

رعايه تكريم طلاب معرض العلوم 2016 - وزارة التربية

رعاية الكتاب السنوي/كلية الحقوق -جامعة بيرزيت

رعاية وزارة التربية والتعليم سلفيت -تكريم الطلبة

رعاية مدرسة بنات دير الغصون الثانوية للبنات

التبرع لمدرسة ذكور زيتا جماعين -لاقامة معرض فلسطين

الصحة والبيئة

ترتبط زيادة الامراض بأسلوب الحياة وقلة النشاط البدني والعادات الغذائية السيئة، لذا يشجع البنك مختلف الأنشطة الرياضية والأندية الفلسطينية، ويقدم ضمن امكانياته المتواضعة كل دعم مستطاع لحياة صحية أفضل للجميع. حيث ساهم البنك بدعم عدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$ 6,500.00.



الصحة والبيئة

تبرع -اشجار صفصاف

تبرع /كنيسة العائلة المقدسة -تاهيل حديقة

تبرعات لبناء حديقة بيئية-البيرة-اتحاد الشباب

الإغاثة

يستشعر البنك أهمية هذا الدور لإعانة الفئات المتضررة في المجتمع نتيجة للأحداث الطارئة، فمن خلاله إستطاع البنك تقديم الخدمات والمساعدات الفورية للعديد من المحتاجين والمعوزين، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$36,055.00.



الإغاثة

تبرع بسلات غذائية لجمعية الزكاة

تبرع لدعم اعمار بيوت الشهداء-مركز الفن الشعبي

تبرع لغرفة تجارة وصناعة غزة

رعاية جمعية حياة للعمل التنموي-حملة الامل والخير

رعاية جمعية ترقوميا الخيرية طرود غذائية

التنمية

تهدف مشاركة بنك القدس في مثل هذه الأنشطة الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية وإحداث تغييرات وتحفيز واستثمار كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$77,858.00.



التنمية

تبرع/معهد ابحاث السياسات(ماس)-تمويل نشرة المراقب

تبرعات شركة الاق

تبرعات مخيمات صيفية-بلدية جماعين

تبرع للمركز الفلسطيني لباحث السياسات - مسارات

لابتوب تبرع/اديان عقل

مبادرة دعم ماراثون الحق بالتعليم -اصدقاء بيرزيت

مكيف/تبرع لمركز الطفل

رعاية- للريادي العربي

رعاية لجامعة القدس المفتوحة غزة

رعاية نقابة مدرسي وموظفي الجامعات والمعاهد الخاصة

رعاية حملة تسويق/الغرفة التجارية الصناعية-طولكرم

رعاية افطار رمضان لموظفي جامعة النجاح وعائلاتهم

رعاية الجولة الميدانية بالعيد

رعاية حفل يوم الام-جمعية سيدات اريحا الخيرية

رعاية -الصالون الثقافي الكرمي

تبرع /جمعية انعاش الاسرة 10 تذاكر عشاء خيري

تبرع /مؤسسة خليل الوزير

تبرع شاشة مجلس قروي كفر عقب

تبرع طابعة مجلس قروي كفر عقب

تبرع طابعة مجلس قروي مركا

تبرع طابعة/مركز الطفل اريحا

تبرع لجمعية جوريش للتنمية والتطوير الخيرية

تبرع لجمعية عزون للتنمية لشراء كمبيوتر

تبرع لسيدة ليلى ابو حسن

تبرع لصالح مركز ياسر عرفات الشبابي

تبرع لطابعة مجلس قروي مركا

تبرع للاتحاد الفلسطيني للبريدج /دورة بولندا

تبرع للاعب محمد حسين حسن/مشاركة في بطولة-ابوظبي

تبرع لمهرجان العيد والعودة-مركز ابو ديس الثقافي

تبرع لمؤسسة ياسر عرفات

تبرع يدا بيد للأعمال الخيرية مسابقات رمضان

تبرع/الجمعية الارثوذكسية العربية

تبرع/المجلس المحلي الشبابي - عنبتا -دعم افطار جماعي

تبرع/توريد حقائب مدرسية

تبرع/جمعية الموظفين الحكوميين

تبرع/طابعة لبلدية حارس

الرياضة

تنوعت مشاركة البنك في الأنشطة الرياضية سواءً كانت ترفيهية أو تطوير للمهارات أو دعم أندية رياضية، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$91,614.00.



الرياضة

تبرع اللجنة الالومبية

تبرع صيانة ملعب بلدية عمار للقدم-بلدية عمار

تبرع للنادي الاهلي الرياضي -الخليل

تبرع لمركز الشباب الاجتماعي - طولكرم

تبرع لنادي السلام الرياضي لذوي الاعاقة

تبرع نادي شباب العيزرية

تبرعات -هلال اريحا-2016/1/5-

رعاية نادي سنجل الرياضي

تبرعات نادي الصداقة

رعاية لنادي الجلاء الرياضي غزة

رعاية لنادي غزة الرياضي

تبرعات مركز خدمات نصيرات-رعاية

رعاية افطار نادي شباب الخليل الرياضي

رعاية البطولة الرمضانية غزة

الثقافة والفنون

ساهم البنك بدعم العديد من الأنشطة الفنية وتطوير المهارات من خلال المساهمة في الانشطة الفنية ورعاية الفرق المحلية وبمبلغ يقدر بحوالي \$34,500.00.



الثقافة والفنون

رعاية مؤسسة العامر - فيلم وثائقي

رعاية مهرجان البيرة الثقافي 2016

رعاية مهرجان السيباط-2016-احياء التراث-جنين

رعاية مهرجان ليالي بيرزيت

رعاية حفل تكريم الشخصيات البارزة

رعاية حدث السوق التعليمي- جامعة بيت لحم

رعاية انتاج فيلم سينمائي روائي-عبدالسلام ابو عسكر

اجتماعيات (مرأة، طفولة، ذوي احتياجات خاصة)

حظيت المسؤولية المجتمعية باهتمام خاص، حيث ساهم البنك خلال العام 2016 بدعم شتى قطاعات المجتمع المختلفة عبر مجموعة من المشاريع والأنشطة التي توزعت بين دعم الطفولة والمرأة والتعليم والنقابات وغيرها من القطاعات الاخرى، وبمبلغ يقدر بحوالي \$ 2,087.00.



اجتماعيات

تبرع ملتقى البصيرة-ملتقى البصيرة للمكفوفين-جنين

رعاية افطار خيري - جمعية الاحسان الخيرية للمعاقين

(شركة مساهمة عامة محدودة)

رام الله - فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

31 كانون الأول 2016

تقرير مدقق الحسابات المستقل	82
بيان المركز المالي	83
بيان الدخل	84
بيان الدخل الشامل	85
بيان التغيرات في حقوق الملكية	86
بيان التدفقات النقدية	87
الإيضاحات للبيانات المالية	88

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لبنك القدس - شركة مساهمة عامة محدودة (فيما يلي «البنك») كما في 31 كانون الأول 2016، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للبنك والتي تشمل ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016.
- بيان الدخل للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة «مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية» من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

أمور التدقيق الهامة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية البنك والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال البنك.

فقرة توكيدية

دون التحفظ في رأينا، وكما هو مشار إليه في الإيضاح رقم (19) حول البيانات المالية المرفقة، قام البنك بالتخصيص للضرائب وفقاً للقوانين السارية المفعول والمرسوم الرئاسي رقم (18) لسنة 2007، والذي يعفي مكلفي قطاع غزة من الضرائب. إن الضرائب الفعلية النهائية التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات مع دائرة الضريبة، وعليه فإن مخصصات الضرائب المكونة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2016 لا تشمل الضرائب على نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة.

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرت، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبيد رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	أمور التدقيق الهامة
<p>لقد قمنا بإتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد كيفية تصنيف المدين وطريقة تقدير القيمة الحالية القابلة للاسترداد من الضمانات لصالح البنك عند بيعها، والتدفقات النقدية المتوقعة و منهجية الإدارة المتبعة لتحديد قيمة المخصص كما في 31 كانون الأول 2016. فحص عينة من العملاء المصنفين من قبل الإدارة كمتعثرين لتقييم معقولية تصنيفهم، تقييم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد قيمة تقييم الافتراضات الرئيسية المتبعة بالإستناد إلى فهمنا للبنك وقطاع عمله، فحص عينة من تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد عند بيع الأصل لتقييم معقوليتها. فحص بعض إجراءات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات العلاقة المتبعة من قبل الإدارة، إعادة احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لعينة من العملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة ومعايير التقارير المالية الدولية. تقييم كفاية الإفصاح حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية. 	<p>مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة</p> <p>كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم (3-3) و (8-3) والإيضاح رقم (22-3) «استخدام التقديرات»، تقوم الإدارة بتحديد قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بإتباع السياسة المحاسبية رقم (3-3) و (8-3)، ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة، حيث تقوم الإدارة بمراجعة العقود إفرادياً أو على شكل مجموعة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات تدل على تدني قيمة التسهيلات مثل عدم قدرة المدين على السداد لفترة معينة، وفي حال وجود مثل هذه المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير قيمة التدني بناءً على تقديرها للقيمة القابلة للاسترداد من الضمانات لصالح البنك، وبما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة.</p> <p>نظراً لأهمية هذه التقديرات والفرضيات فإنها تعتبر أحد المخاطر الهامة التي قد تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية والتي قد تنشأ من الاستخدام غيرالصحيح للمعلومات المتوفرة والتقديرات لتحديد قيمة المخصص.</p> <p>كما هو مبين في الإيضاح رقم (7) حول البيانات المالية، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 4,554,172 دولار أمريكي، كما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 616,366,932 دولار أمريكي، أي ما نسبته 64% من إجمالي موجودات البنك، كما في 31 كانون الأول 2016.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك للعام 2016 بإستثناء البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات. لم يتم تزويدنا بالمعلومات الأخرى حتى تاريخ تقريرنا حيث من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد هذا التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك، تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق أو تبدو بأنها تحتوي أخطاء جوهرية.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم يتم تزويدنا بها بعد، وفي حال استنتاجنا وجود أخطاء جوهرية، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك لأولئك المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين سارية المفعول في دولة فلسطين، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو وقف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

جزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للبنك ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالبنك إلى وقف أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والمتعلقة بالمعلومات المالية الخاصة بالمنشآت أو أنشطة الأعمال في البنك لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والتنفيذ لعملية تدقيق البنك، ونبقى وحدنا مسؤولين عن تقريرنا.



**تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)
إلى السادة مساهمي بنك القدس
(شركة مساهمة عامة محدودة)**

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد أولئك المكلفين بالحوكمة بما يؤكد إمتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها لأولئك المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.


حازم صباب

رخصة رقم 2003/115

برايس ووتر هاوس كوبرز فلسطين المحدودة

23 آذار 2017

رام الله، فلسطين

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

بيان المركز المالي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2015	2016	إيضاح	الموجودات
155,817,736	196,087,817	(4)	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
135,682,637	57,652,702	(5)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
96,650	96,820	(6)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
432,396,576	616,366,932	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,382,636	12,362,167	(8)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
21,099,666	11,182,455	(9)	موجودات مالية بالكلمة المطفاة
22,267,051	26,852,823	(10)	ممتلكات ومعدات
3,394,078	3,614,468		مشاريع تحت التنفيذ
26,007	24,244	(11)	موجودات غير ملموسة
1,066,727	1,066,727	(12)	موجودات ضريبية مؤجلة
22,930,371	34,763,169	(13)	موجودات أخرى
804,160,135	960,070,324		

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات			
-	25,000,000		ودائع سلطة النقد
61,933,816	40,451,070	(14)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
616,676,911	736,080,524	(15)	ودائع عملاء
30,332,561	41,583,089	(16)	تأمينات نقدية
3,237,471	590,181	(17)	أموال مقترضة
4,209,224	4,537,851	(18)	مخصصات متنوعة
640,823	161,672	(19)	مخصص الضرائب
10,176,878	22,598,648	(20)	مطلوبات أخرى
727,207,684	871,003,035		مجموع المطلوبات

حقوق الملكية			
55,000,000	61,050,000	(21)	رأس المال المدفوع
4,283,052	5,330,122	(23)	احتياطي إجباري
6,598,177	9,480,057	(23)	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,836,775	6,407,381	(23)	احتياطي تقلبات دورية
153,909	1,734,184	(8)	احتياطي القيمة العادلة
6,080,538	5,065,545		أرباح متراكمة
76,952,451	89,067,289		مجموع حقوق الملكية
804,160,135	960,070,324		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

- تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.
- تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 شباط 2017، وتم التوقيع عليها بالإتابة عنهم.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

بيان الدخل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2015	2016	إيضاح	
32,406,955	39,105,200	(24)	الفوائد الدائنة
(6,985,449)	(8,711,439)	(25)	الفوائد المدينة
25,421,506	30,393,761		صافي إيرادات الفوائد
6,603,124	7,371,985	(26)	صافي إيرادات العمولات
32,024,630	37,765,746		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
4,198,788	3,697,120		أرباح العملات الأجنبية
403,809	423,235	(27)	صافي أرباح موجودات مالية
1,295,030	1,282,388	(7)	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
819,260	930,342	(28)	إيرادات أخرى
38,741,517	44,098,831		إجمالي الدخل
المصاريف			
12,962,779	14,971,213	(29)	نفقات الموظفين
1,384,992	2,369,572	(7)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
9,212,713	10,852,862	(30)	مصاريف تشغيلية أخرى
2,387,178	2,479,257	(11,10)	استهلاكات وإطفاءات
987,920	968,645	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
5,000	10,000	(37)	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
26,940,582	31,651,549		إجمالي المصاريف
11,800,935	12,447,282		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(3,782,188)	(1,976,578)	(19)	مصروف الضرائب
8,018,747	10,470,704		ربح السنة
0.131	0.172	(38)	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

بيان الدخل الشامل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2015	2016	
8,018,747	10,470,704	صافي الربح للسنة
بنود الدخل الشامل الأخرى		
886,421	1,644,134	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
886,421	1,644,134	صافي بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
8,905,168	12,114,838	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.

بنك القدس
(شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

بيان التغييرات في حقوق الملكية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

	أرباح متراكمة	احتياطي القيمة العادلة	تقنيات دورية	مخاطر احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي إختياري	احتياطي إختياري	احتياطي إختياري	علاوة إصدار	رأس المال المدفوع	31 كانون الأول 2016
المجموع	6,080,538	153,909	4,836,775	6,598,177	-	4,283,052	-	55,000,000	76,952,451	
الربح السنتي	10,470,704	-	-	-	-	-	-	-	10,470,704	
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	1,644,134	-	-	-	-	-	-	1,644,134	
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل	10,470,704	1,644,134	-	-	-	-	-	-	12,114,838	
صافي بنود الدخل الشامل للسنة	63,859	(63,859)	-	-	-	-	-	-	-	
نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المتراكمة	(6,050,000)	-	-	-	-	-	-	-	6,050,000	
توزيعات أسهم (إيضاح 22)	(5,499,556)	-	1,570,606	2,881,880	-	1,047,070	-	-	(5,499,556)	
المحول إلى الاحتياطيات	5,065,545	1,734,184	6,407,381	9,480,057	-	5,330,122	-	-	61,050,000	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	89,067,289	1,734,184	6,407,381	9,480,057	-	5,330,122	-	-	89,067,289	
31 كانون الأول 2015	70,547,283	732,512	3,633,963	5,100,037	224,912	3,481,177	3,000,000	50,000,000	70,547,283	
الربح السنتي	8,018,747	-	-	-	-	-	-	-	8,018,747	
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	886,421	-	-	-	-	-	-	886,421	
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل	8,018,747	886,421	-	-	-	-	-	-	8,905,168	
صافي بنود الدخل الشامل للسنة	(2,500,000)	-	-	-	-	-	-	-	(2,500,000)	
توزيعات نقدية	(1,775,088)	-	-	-	(224,912)	-	-	-	(2,000,000)	
توزيعات أسهم	(3,502,827)	-	1,202,812	1,498,140	-	801,875	-	-	(5,000,000)	
المحول إلى الاحتياطيات	6,080,538	153,909	4,836,775	6,598,177	-	4,283,052	-	-	6,080,538	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	76,952,451	153,909	4,836,775	6,598,177	-	4,283,052	-	-	76,952,451	

- تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

بيان التدفقات النقدية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2015	2016	إيضاح	
الأنشطة التشغيلية			
11,800,935	12,447,282		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,387,178	2,479,257	(11,10)	استهلاكات وإطفاءات
1,384,993	2,369,572	(7)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
987,920	968,645	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
(6,676)	(170)	(27)	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
8,960	59,640		خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
16,563,310	18,324,226		
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(11,496,770)	(11,179,877)	(4)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
(97,609,920)	(186,339,928)	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,289,936	(11,832,798)	(13)	موجودات أخرى
(1,042,784)	-	(14)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (أكثر من ثلاثة أشهر)
125,394,291	119,403,613	(15)	ودائع عملاء
7,580,489	11,250,528	(16)	تأمينات نقدية
2,773,786	12,436,623	(20)	مطلوبات أخرى
44,452,338	(47,937,613)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة عن الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(230,562)	(640,018)	(18)	تعويضات نهاية خدمة مدفوعة
(3,803,622)	(2,455,729)	(19)	ضرائب مدفوعة
40,418,154	(51,033,360)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
136,332	(1,335,397)	(8)	صافي ناتج التغير في موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
2,004,423	9,917,211	(9)	بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(3,238,705)	(7,554,140)	(10)	شراء ممتلكات و معدات والتغير بالمشاريع تحت التنفيذ
54,208	210,844		المتحصل من استبعاد ممتلكات و معدات
(1,043,742)	1,238,518		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن (المستخدمة في) الأنشطة الإستثمارية
الأنشطة التمويلية			
291,592	(2,647,290)	(17)	أموال مقترضة
(2,420,790)	(14,853)		توزيعات نقدية
(2,129,198)	(2,662,143)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
37,245,214	(52,456,985)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
136,351,270	173,596,484	(35)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
173,596,484	121,139,499	(35)	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

الإيضاحات للبيانات المالية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (1) عام

تأسس بنك القدس (فيما يلي «البنك») بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. تم زيادة رأس مال البنك بتاريخ 20 آب 2005 ليصبح 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم ، كما تم زيادة رأس مال البنك خلال العام 2006 ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل 50,000,000 دولار أمريكي بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. قررت الهيئة العامة غير العادية بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى 100,000,000 دولار أمريكي وتكليف مجلس إدارة البنك لتنفيذ القرار خلال السنوات القادمة. تم زيادة رأس مال البنك بمبلغ 5,000,000 دولار أمريكي بتاريخ 27 نيسان 2015 ليصبح رأس مال البنك المدفوع 55,000,000 دولار أمريكي بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد كما وتمت زيادة رأس مال البنك بمبلغ 6,050,000 دولار أمريكي بتاريخ 15 أيار 2016 ليصبح رأس مال البنك المدفوع 61,050,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم .

باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997.

من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والإستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والإعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروع المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (23) فرعاً بالإضافة إلى (14) مكاتب كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2016 (675) موظفاً و(633) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2015.

يخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال العام 2005.

تم إقرار البيانات المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 26 شباط 2017، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية و الهيئة العامة للمساهمين.

إيضاح (2) أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

تشمل البيانات المالية المرفقة على البيانات المالية لفروع البنك والبيانات المالية للإدارة العامة في رام الله، وقد تم تجميع البيانات المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع تظهر ضمن الموجودات والمطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المرفق.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. إن أي تغيير في الافتراضات والاجتهادات من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية خلال الفترة التي حدث خلالها التغيير. تعتقد الإدارة أن الافتراضات والاجتهادات المستخدمة مناسبة وأن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للبنك بشكل عادل. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للبيانات المالية في الإفصاح رقم (22-3).

إيضاح (3) أهم السياسات المحاسبية المتبعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك تتوافق مع تلك التي تم استخدامها في إعداد البيانات المالية السنوية كما في 31 كانون الأول 2016، بإستثناء ما ورد في إيضاح (1-3).

1-3 التغييرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك مطابقة لتلك التي تم استخدامها لإعداد البيانات المالية للسنة السابقة. بإستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه.

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل البنك لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2016 لم يكن لتطبيق هذه المعايير تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك:

- تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (16) «الممتلكات والمصانع والمعدات» ومعيار المحاسبة الدولية (38) «الأصول غير الملموسة» التي توضح الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاك والإطفاء.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (34) «التقارير المالية المرحلية» حول الإفصاحات في القوائم المالية المرحلية.
- تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (19) «منافع الموظفين» التي تتطلب استخدام سعر الخصم للعملة التي ستسدد فيها التزامات الخطط محددة المنافع.
- تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (1) «عرض البيانات المالية» والتي توضح بعض متطلبات عرض البيانات المالية والافصاح عن السياسات المحاسبية.
- تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) «الادوات المالية: الإفصاحات» والتي تتطلب الإفصاح عن عقود الخدمة المستمرة بعد بيع الموجودات المالية والافصاح عن التقاض بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية والغير مذكورة في معيار المحاسبة الدولية رقم (34) «التقارير المالية المرحلية».
- تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) «الترتيبات المشتركة» والتي توفر توجيهات محددة لمحاسبة الاستحواد على حصة في ترتيبات الأعمال المشتركة.
- التعديلات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية للدورة 2012-2014.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير الملزمة للسنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2016 والتي لم يتم تطبيقها مبكراً من قبل البنك:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الادوات المالية» والنافذ تطبيقه في أول كانون ثاني 2018. يتناول تصنيف وقياس والاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية ويدخل قواعد جديدة لمحاسبة التحوط، كما أدخل المعيار نموذج الإنخفاض الجديد للإعتراف بمخصصات إنخفاض القيمة، يجب أن يطبق المعيار للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) «الإيراد من العقود مع العملاء»، والنافذ تطبيقه في أول كانون ثاني 2018. وسوف يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولية رقم (18) والذي يغطي عقود السلع والخدمات ومعيار المحاسبة الدولية رقم (11) الذي يغطي عقود البناء. بناءً على المعيار الجديد يتم الاعتراف بالإيرادات عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل - وبالتالي فإن فكرة السيطرة تحل محل فكرة المخاطر والعائد.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «عقود اليجار»، والنافذ تطبيقه في أول كانون ثاني 2019. وسوف يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولية رقم (17) «عقود اليجار». يتطلب المعيار الجديد أن يسجل المستأجر التزامات التأجير المستقبلية لكافة عقود التأجير بما فيها «حق استخدام الأصل».
- تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (12) «ضرائب الدخل»، والنافذ تطبيقه في أول كانون ثاني 2017. توضح التعديلات القياس والمحاسبة للموجودات الضريبية المؤجلة.
- تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (7) «بيان التدفقات النقدية»، والنافذ تطبيقه في أول كانون ثاني 2017. تتطلب التعديلات إفصاحات إضافية حول التغييرات في المطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل.

2-3 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تستخدم اليرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية كما في إيضاح رقم (31).

3-3 التسهيلات الائتمانية المباشرة

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس وأجرى إقتنائها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطبقة مطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المعلقة. يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في بيان الدخل. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات (بعد أخذ الموافقات اللازمة) في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى بيان الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم وقف قيد الفوائد والعمولات على الديون المصنفة والمتخذ حيالها إجراءات قانونية.

4-3 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الإقتناء على بيان الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في أسواق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

5-3 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال بيان الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني. ويتم قيد الأرباح الموزعة في بيان الدخل.

6-3 موجدوات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجدوات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجدوات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيماً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في بيان الدخل وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجدوات المالية بالكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجدوات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجدوات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن بيان الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

7-3 القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجدوات / بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية، في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

يتم تقييم الموجدوات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/الخلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

8-3 التدني في قيمة الموجدوات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجدوات المالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات موضوعية تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

التقييم المجمع للتسهيلات الائتمانية

عندما يتم إعادة تقدير قيمة تسهيلات ائتمانية تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود دليل حالي على وجود خسارة، فإن هناك احتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر واحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.

تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ بيان المركز المالي، ولكن لن يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.

يتم احتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءً على الخبرات السابقة، والتصنيف الائتماني، وتغير حالة القروض المتوقعة، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدره والتي تعكس واقع البيئة الإقتصادية ووضع الائتمان.

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة المطفأة:

يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم قيد التدني في القيمة في بيان الدخل كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق لأدوات الدين في بيان الدخل ولأدوات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الشامل. كما يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعلي، ويتم إطفاء الخصم/العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأي مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية.

9-3 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الأراضي) وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. وتشمل التكلفة جميع التكاليف المتعلقة بعملية الشراء إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في بيان الدخل عند تحققها. ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

2%	مباني	🏠
10%	أثاث ومعدات مكتبية	📁
20%	أجهزة وأنظمة معلومات	💻
10%	سيارات	🚗
10%	تحسينات على المأجور	🔧

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من هذه الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي لهذه الموجودات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم استبعاد هذه الموجودات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

10-3 الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس كون عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في بيان الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة مفتاحية عقارات وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء مفتاحية العقارات بطريقة القسط الثابت.

11-3 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الأراضي والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ التملك، هذا ويمكن تمديد فترة الإحتفاظ بهذه الموجودات لثلاث سنوات إضافية.

12-3 المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على بيان الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها واحتمالات تحققها بتاريخ بيان المركز المالي.

13-3 مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها سنوياً على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

14-3 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في فلسطين.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام ببيان المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

15-3 التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

16-3 تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية بإستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الإعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس الإستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

يتم الإعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

17-3 تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الإعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

18-3 المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغيير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال إنطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغيير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في بيان الدخل.

في حال إنطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغيير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في بيان الدخل في نفس الفترة.

التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل، ويتم قيد الجزء الفعال في بيان الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل في نفس الفترة.

19-3 العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغيير في القيمة العادلة.

20-3 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب بما فيها الإحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

21-3 أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها. ويتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك.

22-3 استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية و احتياطي القيمة العادلة و كذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد الإدارة فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحويل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية و المعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- يتم قيد تدني قيمة الموجودات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مضمين/مقدين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى بيان الدخل.
- يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين السارية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في فلسطين.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في بيان الدخل. وتقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني، وبما لا يتعارض مع تعليمات السلطات الرقابية والمعايير الدولية للتقارير المالية.
- يقوم البنك بتحديد والإفصاح عن مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف مقاييس القيمة العادلة كاملة وكما يتم فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. يمثل الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة إيضاح (39) تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الإلتزام.
- تعتقد الإدارة أن التقديرات المعتمدة في إعداد البيانات مناسبة ومعقولة.

إيضاح (4) نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند

2015	2016	
85,347,718	92,508,754	نقد في الخزينة والصناديق
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية		
14,499,945	36,429,113	حسابات جارية وتحت الطلب
55,970,073	67,149,950	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
155,817,736	196,087,817	

وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية (67/2010) يتوجب على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي الزامى نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء لكافة العملات. لا تعمل سلطة النقد على دفع فوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية. وبحسب التعليمات رقم (2/2012) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.

- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على هذه الإحتياطيات حسب التعليمات أعلاه.
- تدفع سلطة النقد فوائد على الودائع الرأسمالية وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم العمولة.
- بحسب التعميم المشار اليه يجب تحويل 20% من الإحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الإحتياطي الإلزامي كحساب ثابت.

إيضاح (5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2015	2016	
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
58,710,024	7,569,271	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
58,710,024	7,569,271	
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية :		
40,574,560	32,603,673	حسابات جارية و تحت الطلب
36,398,053	17,479,758	ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر
76,972,613	50,083,431	
135,682,637	57,652,702	

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 32,747,084 دولار أمريكي و 40,574,560 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 .

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 143,411 دولار أمريكي و 141,813 دولار أمريكي كما في 31 كانون أول 2015 .

إيضاح (6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة مبلغ 96,820 دولار أمريكي و 96,650 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و 2015 على التوالي .

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

7. تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصادفي

تفاصيل البند

2015	2016	
385,845,924	540,347,279	قروض
48,147,851	72,905,138	جاري مدين ومكشوفي الطلب
2,238,804	8,171,793	كمبيالات مخصومة
436,232,579	621,424,210	
		ينزل:
(512,870)	(503,106)	فوائد معلقة
(3,323,133)	(4,554,172)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
432,396,576	616,366,932	

يمثل رصيد الكمبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 1,691,300 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 655,072 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 15,916,603 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.56% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 9,341,402 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.14% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغت قيمة الديون المتعثرة كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 10,776,079 دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 8,497,659 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات 6,599,697 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و مبلغ 6,962,273 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 144,377,783 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته 23.25% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 137,545,957 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته 31.53% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 96,938,104 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل مبلغ 63,336,630 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 149,302,055 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته 24.22% من إجمالي التسهيلات الممنوحة ومبلغ 109,529,492 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته 25.33% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 3,419,035 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و مبلغ 2,940,212 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

2015	2016	
555,142	512,870	الرصيد في بداية السنة
32,726	30,358	فوائد معلقة خلال السنة
(2,802)	(9,144)	فوائد محولة للإيرادات
(4,986)	(30,978)	فوائد معلقة تم شطبها
(62,944)	-	فوائد ديون تم جدولتها وتم استبعادها
(1,812)	-	فوائد معلقة على تسهيلات امضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(2,454)	-	فروقات عملة
512,870	503,106	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة :

2015	2016	
2,981,570	3,323,133	الرصيد في بداية السنة
1,384,992	2,369,572	إضافات إلى المخصص خلال السنة
(989,414)	(1,150,069)	إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
(45,144)	(4,236)	مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة
(4,710)	-	استبعاد مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(4,161)	15,772	فروقات عملة
3,323,133	4,554,172	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات :

2015	2016	
7,382,638	6,943,540	الرصيد في بداية السنة
4,710	-	المحول من مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها اكثر من 6 سنوات
(133,587)	(289,343)	ديون معدومة
(305,616)	(132,319)	الاستبعادات
(4,605)	45,744	فروقات عملة
6,943,540	6,567,622	الرصيد في نهاية السنة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الاقتصادية:

2015	2016	
		قطاع عام
137,545,957	144,377,783	السلطة الوطنية الفلسطينية
-	-	السلطات المحلية الفلسطينية
26,748	20,599	مؤسسات القطاع العام غير المالية الأخرى
137,572,705	144,398,382	مجموع القطاع العام
		قطاع خاص
		العقارات و الانشاءات
40,645,203	19,789,000	الانشاءات
10,325,134	4,896,524	سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
1,352,680	11,198,474	عقارات تجارية واستثمارية
52,323,017	35,883,998	
		الأراضي
3,312,668	7,974,734	للاستثمار
3,312,668	7,974,734	
		قطاع الصناعة والتعدين
19,773,746	28,056,049	الصناعة
19,773,746	28,056,049	
		قطاع التجارة العامة
92,061,152	81,215,350	تجارة داخلية
92,061,152	81,215,350	
		الزراعة والثروة الحيوانية
24,711,376	10,298,011	الزراعة
6,537,579	29,254,588	الثروة الحيوانية
31,248,955	39,552,599	
4,720,790	8,923,320	قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى
2,340,886	4,154,323	النقل والمواصلات
		قطاع الخدمات
7,152,503	26,320,788	الخدمات المالية
		قطاع الخدمات العامة
315,950	1,230,354	الاتصالات
302,077	354,124	الصحة
1,133,982	5,962,887	التعليم
5,639,567	2,310,010	المرافق العامة
5,051,702	13,885,671	أصحاب المهن
12,443,278	23,743,046	
		تمويل الاستثمار بالأسهم و الأدوات المالية
230,000	-	أخرى
230,000	-	
530,404	12,178,484	تمويل شراء السيارات
		تمويل السلع الاستهلاكية
1,416,216	5,688,009	بطاقات الائتمان
25,222,434	196,859,666	أخرى
45,370,955	5,972,356	أخرى في القطاع الخاص
72,009,605	208,520,031	
435,719,709	620,921,104	إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

التسهيلات المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض

2016				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	5,929,715	3,096,842	30%	350,801
تسهيلات مباشرة	1,853,638	1,399,911	15%-35%	-
	7,783,353	4,496,753		350,801

2015				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	7,975,121	5,203,172	30%	-
تسهيلات مباشرة	430,000	349,573	40% - 15%	-
	8,405,121	5,552,745		-

إيضاح (8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تفاصيل البند

2015	2016	
9,111,136	12,090,667	أسهم مدرجة في سوق فلسطين المالي (بورصة فلسطين)
271,500	271,500	موجودات مالية غير مدرجة (محلية)
9,382,636	12,362,167	

إن الحركة التي تمت على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

2015	2016	
(732,512)	153,909	الرصيد في بداية السنة
886,421	1,644,134	أرباح غير متحققة
-	(63,859)	أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
153,909	1,734,184	الرصيد في نهاية السنة

إيضاح (9) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تفاصيل البند

المجموع	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات مالية حكومية	31 كانون الأول 2016
2,980,000	2,980,000	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)
8,202,455	2,563,308	5,639,147	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)
11,182,455	5,543,308	5,639,147	

31 كانون الأول 2015

980,000	980,000	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)
20,119,666	7,936,311	12,183,355	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)
21,099,666	8,916,311	12,183,355	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

إيضاح (10) ممتلكات ومعدات

تفاصيل البند

المجموع	تحسينات على المأجور	سيارات	أجهزة وأنظمة المعلومات	أثاث ومعدات مكتبية	مباني	أراضي	31 كانون الأول 2016
							التكلفة
36,120,712	11,677,026	746,410	10,711,627	3,413,396	4,059,034	5,513,219	الرصيد بداية السنة
7,333,750	1,057,521	253,452	653,202	250,518	-	5,119,057	إضافات
-	2,094,908	-	(2,324,326)	229,418	-	-	تحويلات
(407,212)	(20,530)	(320,817)	(57,862)	(8,003)	-	-	إستبعادات
43,047,250	14,808,925	679,045	8,982,641	3,885,329	4,059,034	10,632,276	الرصيد نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
13,853,661	4,980,575	332,737	6,328,589	1,651,135	560,625	-	الرصيد بداية السنة
2,477,494	1,120,433	75,693	858,532	341,656	81,180	-	إضافات
-	1,564,941	-	(1,750,474)	185,533	-	-	تحويلات
(136,728)	(616)	(117,761)	(12,836)	(5,515)	-	-	إستبعادات
16,194,427	7,665,333	290,669	5,423,811	2,172,809	641,805	-	الرصيد نهاية السنة
26,852,823	7,143,592	388,376	3,558,830	1,712,520	3,417,229	10,632,276	صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2016

المجموع	تحسينات على المأجور	سيارات	أجهزة وأنظمة المعلومات	أثاث ومعدات مكتبية	مباني	أراضي	31 كانون الأول 2015
							التكلفة
34,212,680	10,651,867	721,410	10,036,738	3,230,412	4,059,034	5,513,219	الرصيد بداية السنة
2,200,550	1,061,025	25,000	928,079	186,446	-	-	إضافات
(292,518)	(35,866)	-	(253,190)	(3,462)	-	-	إستبعادات
36,120,712	11,677,026	746,410	10,711,627	3,413,396	4,059,034	5,513,219	الرصيد نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
11,697,595	3,956,423	259,973	5,648,331	1,353,424	479,444	-	الرصيد بداية السنة
2,385,416	1,057,112	72,764	873,358	301,001	81,181	-	إضافات
(229,350)	(32,960)	-	(193,100)	(3,290)	-	-	إستبعادات
13,853,661	4,980,575	332,737	6,328,589	1,651,135	560,625	-	الرصيد نهاية السنة
22,267,051	6,696,451	413,673	4,383,038	1,762,261	3,498,409	5,513,219	صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2015

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (11) موجودات غير ملموسة :

تفاصيل البند

2015	2016	
27,769	26,007	الرصيد في بداية السنة
(1,762)	(1,763)	إطفاءات خلال السنة
26,007	24,244	الرصيد في نهاية السنة

إيضاح (12) موجودات ضريبية مؤجلة

تفاصيل البند

2015	2016	
1,066,727	1,066,727	الرصيد في بداية السنة
-	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	-	مخصص القضايا
1,066,727	1,066,727	الرصيد في نهاية السنة

إيضاح (13) موجودات أخرى:

تفاصيل البند

2015	2016	
13,401,207	23,778,101	مطالبات تحت التحصيل
1,998,963	2,578,302	فوائد مستحقة القبض
1,746,241	1,328,385	موجودات مستلمة وفاء لديون مستحقة (*)
1,431,480	1,431,480	موجودات برسم البيع
1,321,897	1,762,793	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,214,580	1,286,295	دفعات على حساب استثمارات
971,636	739,423	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة
351,240	362,242	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
341,354	1,214,335	عقود بيع شراء عملات أجنبية (عملاء)**
151,773	281,813	مخزون قرطاسية ومطبوعات
22,930,371	34,763,169	

(*) بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى 3 سنوات أخرى.

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات مستلمة وفاءاً لديون مستحقة:

2015	2016	
3,177,721	1,746,241	الرصيد في بداية السنة
-	(417,856)	ينزل : عقارات تم التخلص منها
(1,431,480)	-	ينزل : المحول إلى موجودات برسم البيع
1,746,241	1,328,385	الرصيد في نهاية السنة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

(**) فيما يلي ملخص عقود صفقات تبادل العملات الاجلة كما في 31 كانون الأول 2016:

مجموع القيمة الإسمية	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة	عقود صفقات اجلة
(104,525,882)	1,214,335	-	عقود شراء اجله بعملات اجنبية
105,132,959	-	(607,258)	عقود بيع اجله بعملات اجنبية
607,077	1,214,335	(607,258)	

إيضاح (14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2015	2016	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:
320,536	615,815	حسابات جارية وتحت الطلب
58,613,280	31,335,255	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية أجنبية:
3,000,000	8,500,000	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
61,933,816	40,451,070	

إيضاح (15) ودائع عملاء

تفاصيل البند

2015	2016	
212,098,446	216,649,191	ودائع جارية وتحت الطلب
217,314,971	267,099,107	ودائع التوفير
187,263,494	252,332,226	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
616,676,911	736,080,524	

- بلغت ودائع القطاع العام 26,399,055 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته (3.6%) من إجمالي الودائع مقابل 27,923,494 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته (4.5%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 216,507,526 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته (29.41%) من إجمالي الودائع مقابل 212,011,895 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته (34.38%) من إجمالي الودائع.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 30,749,166 دولار أمريكي أي ما نسبته (4.18%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 8,256,508 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.3%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2015.
- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 424,152,364 دولار أمريكي مقابل 387,461,451 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2015.
- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 18,868,265 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل مبلغ 8,434,077 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (16) تأمينات نقدية

تفاصيل البند

2015	2016	
18,493,249	27,242,156	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
4,190,670	5,653,711	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
7,648,642	8,687,222	تأمينات أخرى
30,332,561	41,583,089	

إيضاح (17) أموال مقترضة

يمثل هذا المبلغ الرصيد القائم لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري كما في 31 كانون الأول 2016 لتمويل القروض العقارية و الممنوحة من قبل بنك القدس لمدة أقصاها خمس سنوات و يتم تحديد سعر الفائدة عند طلب قروض إعادة التمويل حسب الإتفاقية المبرمة بين بنك القدس و شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بتاريخ 4 حزيران 2014.

إيضاح (18) مخصصات متنوعة

رصيد نهاية السنة	المدفوع خلال السنة	التخصيص للسنة	رصيد بداية السنة	31 كانون الأول 2016
4,435,084	(640,018)	968,645	4,106,457	مخصص تعويض نهاية الخدمة
102,767	-	-	102,767	مخصص القضايا
4,537,851	(640,018)	968,645	4,209,224	
31 كانون الأول 2015				
4,106,457	(230,562)	987,920	3,349,099	مخصص تعويض نهاية الخدمة
102,767	-	-	102,767	مخصص القضايا
4,209,224	(230,562)	987,920	3,451,866	

إيضاح (19) مخصص الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصص الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 كما يلي:

2015	2016	
662,257	640,823	رصيد بداية السنة
3,653,680	2,165,362	التخصيص للسنة
(210,364)	(188,784)	خصومات ضريبية تشجيعية
(3,464,750)	(2,455,729)	المدفوع خلال السنة
640,823	161,672	رصيد نهاية السنة

تم إجراء مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل للسنوات المالية حتى نهاية عام 2012 حتى تاريخه لم يتوصل البنك إلى تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام 2013 و 2014 و 2015، ويتابع المستشار الضريبي للبنك حالياً أعماله للحصول على تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام 2013 و 2014 و 2015.

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 و 2015 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة ومعايير التقارير المالية الدولية.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

تفاصيل البند

2015	2016	
11,800,935	12,447,282	الربح المحاسبي للبنك
6,619,674	8,770,373	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة (*)
		ينزل:
(913,058)	(1,209,707)	ضريبة القيمة المضافة
(1,736,736)	(1,504,014)	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
-	(85,622)	توزيعات اسهم شركات مقيمة بالاصافي
		يضاف:
902,508	-	ايرادات خارج فلسطين خاضعة لضريبة الدخل
4,872,388	5,971,030	الربح الخاضع لضريبة الدخل بالاصافي من ضريبة القيمة المضافة
730,858	895,655	ضريبة الدخل
1,643,916	2,105,362	مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحتسبة
3,653,680	2,165,362	الضرائب المخصصة للسنة
(210,364)	(188,784)	خصومات ضريبية تشجيعية
338,872	-	ضريبة الدخل عن سنوات سابقة
3,782,188	1,976,578	مصروف الضرائب الظاهر في بيان الدخل للسنة

(*) يمثل هذا البند الربح الخاضع للضرائب لفروع البنك التي تعمل في محافظات الشمال (مناطق الضفة الغربية) وذلك إستناداً للمرسوم الرئاسي الصادر في حزيران 2007 والخاص بإعفاء مكلفي الضرائب في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من الضرائب. يتم توزيع إيرادات ومصروفات فروع البنك وفقاً لتقديرات محددة من قبل الإدارة.

إيضاح (20) مطلوبات أخرى

تفاصيل البند

2015	2016	
1,960,452	2,134,902	فوائد مستحقة وغير مدفوعة
263,136	284,600	مصاريق مستحقة وغير مدفوعة
4,670,751	11,940,951	شيكات وحالات برسم الدفع
765,071	990,996	امانات مؤقتة
155,148	155,148	مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة
1,541,161	2,533,489	ذمم دائنة
98,474	117,842	ضرائب مقطوعة من العملاء ورواتب الموظفين
79,210	64,357	توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة
12,734	607,258	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة (إيضاح 13)**
259,060	2,967,722	عمولات مقبوضة غير مستحقة
371,681	801,383	أخرى
10,176,878	22,598,648	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (21) رأس المال المدفوع

إدارة مخاطر رأس المال

الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين. لم يقيم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة. خلال العام 2016، تم زيادة رأس المال المدفوع بقيمة 6,050,000 دولار أمريكي ليصبح 61,050,000 دولار أمريكي وذلك عن طريق إصدار أسهم البالغ قيمتها 6,050,000 دولار أمريكي.

إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

2015			2016			
دولار أمريكي	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	دولار أمريكي	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	
64,093,820	7.97%	15.90%	72,793,796	7.58%	13.60%	رأس المال الأساسي
65,686,740	8.17%	16.30%	74,516,797	7.76%	13.92%	رأس المال التنظيمي

إيضاح (22) توزيعات أرباح

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 3 ايار 2016 توزيع أسهم بقيمة 6,050,000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2015 وذلك بواقع 6,050,000 دولار أمريكي كأسهم مجانية على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

إيضاح (23) الإحتياطيات

إحتياطي إجباري:

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ربع رأس مال البنك. لا يجوز توزيع هذا الإحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي اختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بنسبة لا تزيد عن 20% من الأرباح السنوية للسنوات حتى نهاية 2008 بحسب ما تسمح به القوانين ذات الصلة ويستخدم هذا الإحتياطي في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة. يحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 1,5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد المعلقة، كما ويتم إقتطاع نسبة 0,5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالإعتمادات المستندية الواردة. لا يجوز استخدام هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. يستثنى من احتساب هذا البند التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة وفقاً للتعميم رقم (53/2013).

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

إحتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم إقتطاعه وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الإقتطاع حتى يصبح الرصيد ما نسبته 20% من رأس مال البنك المدفوع. لا يجوز استخدام اي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إيضاح (24) الفوائد الدائنة

تفاصيل البند

2015	2016	
25,443,352	31,133,732	قروض
3,969,649	5,278,983	حسابات جارية مدينة و حسابات طلب مكشوفة
215,846	369,711	كميالات مخصومة
1,136,621	477,001	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
684,980	1,137,969	بطاقات الائتمان
956,507	707,804	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
32,406,955	39,105,200	

إيضاح (25) الفوائد المدينة

شمل هذا البند الفوائد المدينة على الحسابات التالية :

تفاصيل البند

2015	2016	
		فوائد على ودائع العملاء
5,330,207	6,823,880	ودائع عملاء لاجل
715,538	831,920	ودائع عملاء توفير
144,320	174,376	ودائع عملاء جارية وتحت الطلب
6,190,065	7,830,176	
		فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية
423,892	344,246	
-	86,638	فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
		أخرى
267,449	378,037	فوائد مدفوعة عن تأمينات نقدية
99,325	45,554	تكلفة تمويل عن عمليات مياضة
4,718	26,788	أخرى
371,492	450,379	
6,985,449	8,711,439	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

إيضاح (26) صافي إيرادات العمولات

تفاصيل البند

2015	2016	
		عمولات دائنة
3,112,215	3,379,691	تسهيلات ائتمانية مباشرة
429,092	460,327	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
3,832,194	4,741,304	أخرى
7,373,501	8,581,322	
		عمولات مدينة
93,371	85,189	بنوك ومؤسسات محلية
302,611	291,672	بنوك ومؤسسات خارجية
374,395	832,476	عمولات مدفوعة بطاقات وشحن نقد
770,377	1,209,337	
6,603,124	7,371,985	

إيضاح (27) صافي أرباح موجودات مالية

تفاصيل البند

2015	2016	
		أسهم شركات مدرجة في السوق المالي
(6,676)	170	أرباح (خسائر) غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
410,485	423,065	عوائد توزيعات موجودات مالية
403,809	423,235	

إيضاح (28) إيرادات أخرى

تفاصيل البند

2015	2016	
332,430	410,190	إيرادات دفاتر شيكات
121,339	169,999	إيرادات البريد
33,217	41,716	إيجارات الصناديق الحديدية
47,832	41,263	إيرادات فاكس و برقيات وهاتف
284,442	267,174	إيرادات أخرى متفرقة
819,260	930,342	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (29) نفقات الموظفين

تفاصيل البند

2015	2016	
9,917,244	11,489,741	الرواتب والأجور والمكافآت
1,397,864	1,504,014	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
578,740	690,840	نفقات طبية
450,783	517,956	مساهمة البنك في صندوق الإيداع(*)
240,143	310,461	نفقات سفر و تنقلات
52,094	132,378	بدل اجازات الموظفين
186,859	164,119	نفقات تدريب موظفين
62,886	61,593	نفقات التأمين على حياة الموظفين
76,166	100,111	بدل ملابس الموظفين
12,962,779	14,971,213	

* يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%. تظهر اقتطاعات صندوق إيداع الموظفين في حساب ودائع العملاء.

إيضاح (30) مصاريف تشغيلية أخرى

تفاصيل البند

2015	2016	
1,275,660	1,486,288	إيجارات
1,615,872	1,801,033	رسوم ضمان الودائع*
1,110,191	1,268,114	بريد هاتف و سويفت
224,589	258,083	نفقات التنظيف
737,947	877,168	صيانة وتصليات
465,327	459,704	رسوم ورخص واشتراكات
604,990	632,770	إنارة وتدفئة ومياه
963,161	1,063,291	دعاية وإعلان
289,235	408,969	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
231,393	290,283	تبرعات ورعايات**
277,054	432,485	رسوم تأمين
165,660	388,740	أتعاب استشارات ومصاريف قضائية
117,224	111,745	برمجيات
80,611	105,582	ضيافة
124,912	164,700	مصاريف إجتماعات
218,928	209,315	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
96,395	108,953	خدمات
180,968	226,655	رسوم و ضرائب
121,141	138,588	مصاريف السيارات ووسائل نقل
8,959	59,640	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
302,496	360,756	مصاريف أخرى
9,212,713	10,852,862	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0,3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 2014.

** بلغت مساهمة البنك في المسؤولية الاجتماعية للعام 2016 ما قيمته 290,283 دولار أمريكي ما نسبته 2.77% من الأرباح مقارنة بالعام 2015 حيث بلغت قيمتها 231,393 دولار أمريكي ما نسبته 2.88% من الأرباح.

تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى مساندة ودعم شرائح المجتمع وذلك من خلال رعاية ودعم أنشطة مدروسة ومنظمة ومنوعة وتستمد قوتها من طبيعتها الاختيارية. اخذين بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

إيضاح (31) قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

قطاع الأفراد: تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والقروض.

قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.

قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

2015	2016	أخرى	خزينة	شركات ومؤسسات	أفراد	
45,205,637	54,019,605	11,154,694	4,881,926	23,399,159	14,583,826	إجمالي الإيرادات
(89,963)	(1,087,184)	-	-	(480,254)	(606,930)	مخصص تدني التسهيلات، بالصافي
45,115,674	52,932,421	-	-	-	-	نتائج أعمال القطاع
(33,314,739)	(40,485,139)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة
11,800,935	12,447,282	-	-	-	-	الربح قبل الضرائب
(3,782,188)	(1,976,578)	-	-	-	-	مصروف الضرائب
8,018,747	10,470,704	-	-	-	-	صافي ربح السنة
معلومات أخرى:						
804,160,135	960,070,324	210,708,820	277,341,897	265,103,729	206,915,878	موجودات القطاع
727,207,684	871,003,035	44,944,648	65,420,509	376,646,847	383,991,031	مطلوبات القطاع
2,200,550	7,333,750	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
2,387,178	2,479,257	-	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

المجموع		خارج فلسطين		داخل فلسطين		
2015	2016	2015	2016	2015	2016	
8,018,747	10,470,704	1,804,748	942,624	6,213,999	9,528,080	ربح السنة
804,160,135	960,070,324	97,092,279	58,285,887	707,067,856	901,784,437	الموجودات
2,200,550	7,333,750	-	-	2,200,550	7,333,750	المصاريف الرأسمالية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

32. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

تفاصيل البند للعام 2016:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
196,087,817	-	-	-	196,087,817	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية و مؤسسات مصرفية
57,652,702	20,372,246	14,692,545	15,018,640	7,569,271	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
96,820	-	-	-	96,820	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
616,366,932	-	-	-	616,366,932	تسهيلات ائتمانية مباشرة
12,362,167	-	-	-	12,362,167	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
11,182,455	2,563,311	-	5,639,144	2,980,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
26,852,823	-	-	-	26,852,823	ممتلكات ومعدات
3,614,468	-	-	-	3,614,468	مشاريع تحت التنفيذ
24,244	-	-	-	24,244	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
34,763,169				34,763,168	موجودات أخرى
960,070,324	22,935,557	14,692,545	20,657,784	901,784,437	
24,846,821	-	-	-	24,846,821	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
29,745,964	-	-	-	29,745,964	كفالات
5,808,132	-	-	-	5,808,132	اعتمادات
780,020	-	-	-	780,020	سحوبات وبوالص مقبولة
61,180,937	-	-	-	61,180,937	

تفاصيل البند للعام 2015:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
155,817,736	-	-	-	155,817,736	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية و مؤسسات مصرفية
135,682,637	29,392,167	14,196,474	33,383,972	58,710,024	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
96,650	-	-	-	96,650	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
432,396,576	-	-	-	432,396,576	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,382,636	-	-	-	9,382,636	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
21,099,666	10,249,210	-	9,870,456	980,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
22,267,051	-	-	-	22,267,051	ممتلكات ومعدات
3,394,078	-	-	-	3,394,078	مشاريع تحت التنفيذ
26,007	-	-	-	26,007	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
22,930,371	-	-	-	22,930,371	موجودات أخرى
804,160,135	39,641,377	14,196,474	43,254,428	707,067,856	
17,969,249	-	-	-	17,969,249	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
17,225,382	-	-	-	17,225,382	كفالات
3,908,231	-	-	-	3,908,231	اعتمادات
2,339,223	-	-	-	2,339,223	سحوبات وبوالص مقبولة
41,442,085	-	-	-	41,442,085	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (33) التزامات محتملة (خارج بيان المركز المالي)

تفاصيل البند

2015	2016	
17,969,249	24,846,821	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
17,225,382	29,745,964	كفالات
3,908,231	5,808,132	اعتمادات
2,339,223	780,020	سحوبات وبوالص مقبولة
41,442,085	61,180,937	

إيضاح (34) معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك، تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت كما يلي:

2016			
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	
			بنود بيان المركز المالي
14,284,432	9,190,276	5,094,156	تسهيلات مباشرة
4,053,780	-	4,053,780	ودائع
155,148	-	155,148	مكافآت مستحقة
			إلتزامات محتملة
257,981	189,350	68,631	تسهيلات غير مباشرة
			بنود بيان الدخل
689,595	113,653	575,942	فوائد وعمولات دائنة
19,264	-	19,264	فوائد وعمولات مدينة
1,168,961	-	1,168,961	الرواتب والمكافآت
209,315	-	209,315	بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة
			2015
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	
			بنود بيان المركز المالي
11,119,001	4,838,523	6,280,478	تسهيلات مباشرة
1,598,823	45,132	1,553,691	ودائع
155,148	-	155,148	مكافآت مستحقة
			إلتزامات محتملة
215,612	16,800	198,812	تسهيلات غير مباشرة
			بنود بيان الدخل
576,350	274,541	301,809	فوائد وعمولات دائنة
11,907	-	11,907	فوائد وعمولات مدينة
862,925	-	862,925	الرواتب والمكافآت
205,360	-	205,360	بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

تسهيلات أطراف ذات علاقة:

المخصصات المكونة مقابلها	المصنفة منها	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	نسبتها إلى صافي التسهيلات	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016				
تسهيلات أطراف ذات علاقة				
الأطراف ذات علاقة				
-	-	%6.84	%0.83	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	525,263	%12.33	%1.49	أطراف ذات علاقة آخرون
-	525,263			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015				
تسهيلات أطراف ذات علاقة				
الأطراف ذات علاقة				
-	-	%9.86	%1.5	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
31,000	1,170,413	%7.39	%1.12	أطراف ذات علاقة آخرون
31,000	1,170,413			

إيضاح (35) النقد وما في حكمه

تفاصيل البند

2015	2016	
155,817,736	196,087,817	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
135,682,637	57,652,702	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر
291,500,373	253,740,519	
ينزل:		
(61,933,816)	(65,451,070)	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(55,970,073)	(67,149,950)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
173,596,484	121,139,499	

إيضاح (36) القضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعتل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا خمسة وعشرون قضية و بلغ مجموع هذه الدعاوي 3,042,139 دولار أمريكي وبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 102,767 دولار أمريكي و في رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافي لمواجهة تلك القضايا.

إيضاح (37) غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا المبلغ غرامات عن عدم التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية باخذ موافقة مسبقة على منح تسهيلات تشكل تركيز ائتماني.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

إيضاح (38) الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الأساسي للسهم الواحد.

2015	2016	
8,018,747	10,470,704	ربح السنة
61,050,000	61,050,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
0.131	0.172	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

إيضاح (39) الأدوات المالية

الأدوات المالية

تفاصيل الأدوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج بيان المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وهي كما يلي:

2015		2016		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
الموجودات				
155,817,736	155,817,736	196,087,817	196,087,817	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
135,682,637	135,682,637	57,652,702	57,652,702	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
432,396,576	432,396,576	616,366,932	616,366,932	تسهيلات ائتمانية مباشرة
21,099,666	21,099,666	11,182,455	11,182,455	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
المطلوبات				
61,933,816	61,933,816	65,451,070	65,451,070	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
616,676,911	616,676,911	736,080,524	736,080,524	ودائع العملاء
30,332,561	30,332,561	41,583,089	41,583,089	تأمينات نقدية
3,237,471	3,237,471	590,181	590,181	أموال مقرضة

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

- الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية. وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

- الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت.

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يمثل الجدول التالي القيمة العادلة وتوزيعها حسب التسلسل الهرمي كما في تاريخ البيان المالي:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2016
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل				
12,090,667	-	-	12,090,667	اسهم مدرجة
271,500	271,500	-	-	اسهم غير مدرجة
12,362,167	271,500	-	12,090,667	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
96,820	-	-	96,820	استثمارات في أسهم محلية
96,820	-	-	96,820	
12,458,987	271,500	-	12,187,487	

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2015
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل				
9,111,136	-	-	9,111,136	اسهم مدرجة
271,500	271,500	-	-	اسهم غير مدرجة
9,382,636	271,500	-	9,111,136	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
96,650	-	-	96,650	استثمارات في أسهم محلية
96,650	-	-	96,650	
9,479,286	271,500	-	9,207,786	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

إيضاح (40) إدارة المخاطر

الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك بتحديد المستويات الرقابية (خطوط الدفاع) لإدارة المخاطر على مستوى البنك وذلك من خلال وضع الإطار العام لهذه المستويات كالآتي:

وحدات العمل (Business Units): يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

إدارة المخاطر (Risk Management Department): يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر وتسهيل عملية الإشراف على الدليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.

إدارة الامتثال (Compliance Department): يمثل موظفي الامتثال عنصر آخر لخط الدفاع الثاني حيث يعنى موظفوا إدارة الامتثال بالتأكد من الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.

التدقيق الداخلي (Internal Audit Department): يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفؤ للتخفيف من اثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد، وهي منوطة بالمهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة و تقييم مخاطر البنك.
- الإطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها.
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها ، آخذين بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة الى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الإشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة إدارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

و تتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر (Risk Identification).
- تقييم المخاطر (Risk Assessment).
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/ Mitigation).
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات التحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

1-40 مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: «احتمال عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد في الوقت المحدد وبشكل كامل الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك».

وتمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام وبسبب إدراك البنك لهذه الحقيقة فقد أولى إدارة مخاطر الائتمان أهمية كبيرة، من خلال إدارة هذه المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة، ولتحقيق ذلك فقد قام البنك انطلاقاً من إستراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

- تطوير وثيقة المخاطر المقبولة وتحديد سقف لمخاطر الائتمان (Risk Appetite) وذلك للتخفيف من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.
- التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال مخفضات مخاطر الائتمان (الضمانات النقدية أو العقارية أو الأسهم أو أخرى) والذي يتناسب مع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.
- التوثيق القانوني والائتماني المناسب والجيد لكافة الشروط المصاحبة للتسهيلات الائتمانية.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من بيانات مالية مدققة وبيانات إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بشكل دوري للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل ، وبالتالي إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

تتوزع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	2016 / دولار
						متدنية المخاطر
233,874,483	144,398,382	44,177,157	31,570,734	8,387,862	5,340,348	مقبولة المخاطر
387,549,727	-	90,430,092	82,566,248	13,244,302	201,309,085	منها مستحقة:
						تحت المراقبة
5,140,815	-	737,185	3,906,103	-	497,527	غير عاملة:
						دون المستوى
2,922,129	-	2,196,946	274	-	724,909	مشكوك فيها
1,821,991	-	1,090,279	-	-	731,712	ديون متعثرة
5,432,608	-	3,777,408	-	-	1,655,200	المجموع
621,424,210	144,398,382	134,607,249	114,136,982	21,632,164	206,649,433	يطرح: فوائد معلقة
(503,106)	-	(422,800)	-	-	(80,306)	يطرح: مخصص التدني
(4,554,172)	-	(3,073,731)	-	-	(1,480,441)	الصافي
616,366,932	144,398,382	131,110,718	114,136,982	21,632,164	205,088,686	
						2015 / دولار
156,039,207	137,572,705	12,783,958	1,239,924	1,102,368	3,340,252	متدنية المخاطر
280,193,372	-	63,275,657	55,523,887	14,289,019	147,104,809	مقبولة المخاطر
						منها مستحقة:
843,743	-	310,641	-	158,770	374,332	تحت المراقبة
						غير عاملة:
1,448,696	-	1,033,648	-	-	415,048	دون المستوى
719,035	-	23,657	-	349,956	345,422	مشكوك فيها
6,329,928	-	2,804,660	656,639	1,473,795	1,394,834	ديون متعثرة
436,232,579	137,572,705	76,059,615	56,763,811	15,391,387	150,445,061	المجموع
(512,870)	-	(362,940)	(3,776)	(43,029)	(103,125)	يطرح: فوائد معلقة
(3,323,133)	-	(2,044,286)	(72,403)	-	(1,206,444)	يطرح: مخصص التدني
432,396,576	137,572,705	73,652,389	56,687,632	15,348,358	149,135,492	الصافي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

المجموع	الشركات	القروض العقارية	الافراد	
				2016
27,242,156	24,039,374	28,209	3,174,573	متدنية المخاطر
62,925,554	52,055,652	-	10,869,902	مقبولة المخاطر
2,471,618	2,471,618	-	-	تحت المراقبة
غير عاملة:				
529,020	415,252	40,618	73,150	دون المستوى
3,769,756	3,327,639	41,503	400,614	مشكوك فيها
96,938,104	82,309,535	110,330	14,518,239	المجموع
منها				
33,652,518	25,079,090	28,209	8,545,219	تأمينات نقدية
55,011,168	49,396,027	82,121	5,533,020	عقارية
8,274,418	7,834,418	-	440,000	أسهم متداولة
96,938,104	82,309,535	110,330	14,518,239	المجموع
				2015
18,493,250	14,050,630	1,102,368	3,340,252	متدنية المخاطر
42,738,536	23,197,967	10,559,676	8,980,893	مقبولة المخاطر
531,440	251,440	280,000	-	تحت المراقبة
غير عاملة:				
698,544	692,024	-	6,520	دون المستوى
874,860	63,000	713,160	98,700	مشكوك فيها
63,336,630	38,255,061	12,655,204	12,426,365	المجموع
منها				
18,493,250	14,050,630	1,102,368	3,340,252	تأمينات نقدية
39,984,220	19,785,271	11,552,836	8,646,113	عقارية
4,859,160	4,419,160	-	440,000	أسهم متداولة
63,336,630	38,255,061	12,655,204	12,426,365	المجموع

إن الإطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الإئتمانية والضمانات المقبولة عند إحتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الإئتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظها الإئتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

2-40 مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية».

لقد قام بنك القدس بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Evaluation) لإدارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي لهذه الغاية (CARE System) ويتولى بنك القدس إدارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- إعداد سياسة لإدارة مخاطر التشغيل واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إنشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها لدوائر البنك المهمة.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر التشغيل (CARE System) وذلك لتطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية.
- العمل على بناء قاعدة بيانات بالأحداث الناتجة عن المخاطر والاختفاء التشغيلية.
- إبداء الرأي حول اجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الإجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد - لجان إدارة المخاطر (لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التنفيذية) بالتقارير اللازمة.

مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الإمتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الإمتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة احد أهم المخاطر التي من الممكن إن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الإمتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الإمتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي ممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2016 و 2015:

المجموع	31 كانون الأول 2016							الموجودات
	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
196,087,817	-	-	-	-	-	-	196,087,817	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
57,652,702	-	-	-	-	-	7,320,600	50,332,102	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
96,820	-	-	-	-	-	-	96,820	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
616,366,932	-	432,431,745	47,814,448	55,203,131	14,395,016	17,248,202	49,274,390	تسهيلات ائتمانية مباشرة
12,362,167	-	-	-	-	-	-	12,362,167	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
11,182,455	-	-	10,202,455	-	980,000	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
26,852,823	26,852,823	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات
3,614,468	-	-	-	3,614,468	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
24,244	24,244	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	1,066,727	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
34,763,169	-	6,996,208	-	2,044,606	2,048,370	23,673,985	-	موجودات أخرى
960,070,324	26,877,067	439,427,953	59,083,630	60,862,205	17,423,386	48,242,787	308,153,296	مجموع الموجودات

المجموع	31 كانون الأول 2016							المطلوبات
	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
65,451,070	-	-	-	-	-	2,000,000	63,451,070	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
736,080,524	-	85,235	154,552,878	94,527,690	103,486,097	130,270,492	253,158,132	ودائع عملاء
41,583,089	-	29,173,934	3,225,793	3,724,270	971,157	1,163,647	3,324,288	تأمينات نقدية
590,181	-	-	-	-	-	-	590,181	أموال مقترضة
4,537,851	-	-	4,537,851	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
161,672	-	-	-	161,672	-	-	-	مخصص الضرائب
22,598,648	-	13,453,421	-	507,258	133,563	8,504,406	-	مطلوبات أخرى
871,003,035	--	42,712,590	162,316,522	98,920,890	104,590,817	141,938,545	320,523,671	مجموع المطلوبات
89,067,289	89,067,289	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
960,070,324	89,067,289	42,712,590	162,316,522	98,920,890	104,590,817	141,938,545	320,523,671	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(62,190,222)	396,715,363	(103,232,892)	(38,058,685)	(87,167,431)	(93,695,758)	(12,370,375)	الفجوة في البيانات المالية
-	-	62,190,222	(334,525,141)	(231,292,249)	(193,233,564)	(106,066,133)	(12,370,375)	الفجوة التراكمية في מאطر السيولة

المجموع	31 كانون الأول 2015						الموجودات	
	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر		شهر فأقل
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	تقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
155,817,736	-	-	-	-	-	-	155,817,736	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
135,682,637	-	-	-	-	-	2,000,000	133,682,637	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
96,650	96,650	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
432,396,576	9,341,402	304,170,993	35,831,719	39,026,874	14,043,855	10,557,841	19,423,892	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,382,636	9,382,636	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
21,099,666	-	7,601,891	9,265,062	-	4,232,713	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
22,267,051	22,267,051	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات
3,394,078	-	-	-	3,394,078	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
26,007	26,007	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
22,930,371	2,097,481	-	734,724	1,911,332	151,773	3,311,958	14,723,103	موجودات أخرى
804,160,135	43,211,227	312,839,611	45,831,505	44,332,284	18,428,341	15,869,799	323,647,368	مجموع الموجودات

المجموع	31 كانون الأول 2015							المطلوبات
	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من ستة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى ستة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
61,933,816	-	-	-	-	-	1,995,768	59,938,048	
616,676,911	-	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	35,028,571	511,378,515	ودائع العملاء
30,332,561	-	21,808,705	2,569,092	2,798,181	1,006,928	756,985	1,392,670	تأمينات نقدية
3,237,471	-	-	-	-	-	-	3,237,471	أموال مقترضة
4,209,224	-	-	4,209,224	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
640,823	-	-	-	640,823	-	-	-	مخصص الضرائب
10,176,878	-	-	-	977,892	155,148	4,472,130	4,571,708	مطلوبات أخرى
727,207,684	--	21,808,705	8,976,513	28,809,029	44,841,571	42,253,454	580,518,412	مجموع المطلوبات
76,952,451	76,952,451	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
804,160,135	76,952,451	21,808,705	8,976,513	28,809,029	44,841,571	42,253,454	580,514,412	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
	(33,741,224)	291,030,906	36,854,992	15,523,255	(26,413,230)	(26,383,655)	(256,871,044)	العجوة في البيانات المالية
	-	33,741,224	(257,289,682)	(294,144,674)	(309,667,929)	(283,254,699)	(256,871,044)	العجوة التراكمية في مخاطر السيولة

3-40 مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناتجة من التغيير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع).

ويقوم البنك دورياً بتطبيق المنهجيات المناسبة لتقييم مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيرات ظروف السوق المختلفة ، ومن هذه المنهجيات التي يقوم البنك بتطبيقها لقياس مخاطر السوق: اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing بشكل نصف سنوي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إحصالية التغيير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية . يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ، وتستخدم إذا لزم الأمر عدة أساليب لتحويل دون تجاوز الحدود المقبولة لمخاطر أسعار الفائدة.

مجموعة إعادة التسعير

31 كانون الأول 2016

المجموع	دولار أمريكي	مجموعة إعادة التسعير						الموجودات	
		بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر		حتى شهر واحد
196,087,817	دولار أمريكي	196,087,817	-	-	-	-	-	-	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفاصلية
57,652,702	-	-	-	-	-	-	7,320,600	50,332,102	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
96,820	-	-	-	-	-	-	-	96,820	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
12,362,167	-	-	-	-	-	-	-	12,362,167	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
11,182,455	-	-	10,202,455	-	-	980,000	-	-	موجودات مالية بالكلفة المضافة
616,366,932	-	432,431,745	47,814,448	55,203,131	14,395,016	17,248,202	49,274,390	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة
26,852,823	26,852,823	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات
3,614,468	3,614,468	-	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
24,244	24,244	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
34,763,169	-	6,996,208	-	2,044,606	2,048,370	23,673,985	-	-	موجودات أخرى
960,070,324	226,579,352	440,494,680	58,016,903	57,247,737	17,423,386	48,242,787	112,065,479	-	مجموع الموجودات

مجموعة إعادة التسعير

31 كانون الأول 2016

المجموع	بنود غير خاضعة للسعر الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	حتى شهر واحد	المطلوبات
65,451,070	-	-	-	-	-	2,000,000	63,451,070	ودائع بنوك ومؤسّسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
736,080,524	-	85,236	154,552,877	94,527,690	103,486,097	130,270,492	253,158,132	ودائع عملاء
41,583,089	-	29,173,934	3,225,793	3,724,270	971,157	1,163,647	3,324,288	تأمينات نقدية
590,181	590,181	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
4,537,851	4,537,851	-	-	-	-	-	-	مخصصات أخرى
161,672	161,672	-	-	-	-	-	-	مخصص الضرائب
22,598,648	-	13,453,421	-	507,258	133,563	8,504,406	-	مطلوبات أخرى
871,003,035	5,289,704	42,712,591	157,778,670	98,759,218	104,590,817	141,938,545	319,933,490	مجموع المطلوبات
89,067,289	89,067,289	-	-	-	-	-	-	مجموع حقوق المساهمين
960,070,324	94,356,993	42,712,591	157,778,670	98,759,218	104,590,817	141,938,545	319,933,490	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
-	132,222,359	397,782,088	(99,761,766)	(41,511,481)	(87,167,431)	(93,695,758)	(207,868,011)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
-	-	(132,222,359)	(530,004,447)	(430,242,681)	(388,731,200)	(301,563,769)	(207,868,011)	الفجوة التراكمية

مجموعة إعادة التسعير

31 كانون الأول 2015

المجموع	دولار أمريكي	مجموعة إعادة التسعير						الموجودات
		بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	
155,817,736	دولار أمريكي	155,817,736	-	-	-	-	-	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفاستينية
135,682,637	دولار أمريكي	40,716,373	-	-	-	-	2,000,000	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
96,650	دولار أمريكي	96,650	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
9,382,636	دولار أمريكي	9,382,636	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
21,099,666	دولار أمريكي	-	15,886,952	980,000	-	4,232,714	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
432,396,576	دولار أمريكي	9,341,402	304,170,993	35,831,719	39,026,874	14,043,855	10,557,841	تسهيلات ائتمانية مباشرة
22,267,051	دولار أمريكي	22,267,051	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات
3,394,078	دولار أمريكي	3,394,078	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
26,007	دولار أمريكي	26,007	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	دولار أمريكي	1,066,727	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
22,930,371	دولار أمريكي	21,715,791	-	-	1,214,580	-	-	موجودات أخرى
804,160,135	دولار أمريكي	263,824,451	320,057,945	36,811,719	40,241,454	18,276,569	12,557,841	مجموع الموجودات
							112,390,156	

مجموعة إعادة التسعير

31 كانون الأول 2015

المجموع	بنود غير خاضعة للسعر الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	حتى شهر واحد	المطلوبات
61,933,816	345,201	-	-	-	-	14,299,054	47,289,561	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
616,676,911	178,441,864	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	35,028,571	332,936,651	ودائع عملاء
30,332,561	30,332,561	-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
3,237,471	3,237,471	-	-	-	-	-	-	أموال مقرضة
4,209,224	4,209,224	-	-	-	-	-	-	مخصصات أخرى
640,823	640,823	-	-	-	-	-	-	مخصص الضرائب
10,176,878	10,176,878	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
727,207,684	227,384,022	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	49,327,625	380,226,212	مجموع المطلوبات
76,952,451	76,952,451	-	-	-	-	-	-	مجموع حقوق المساهمين
804,160,135	304,336,473	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	49,327,625	380,226,212	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(40,512,022)	320,057,945	34,613,522	15,849,321	(25,402,926)	(36,769,784)	(267,836,056)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
-	-	40,512,022	(279,545,923)	(314,159,445)	(330,008,766)	(304,605,840)	(267,836,056)	الفجوة التراكمية

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الإحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

التغير في المؤشر	الاثر على بيان الدخل	الاثر على حقوق الملكية	
31 كانون الأول 2016			
10%	-	1,236,217	اوراق مالية من خلال بيان الدخل الشامل
10%	9,682	-	اوراق مالية من خلال بيان الدخل
31 كانون الأول 2015			
10%	-	938,263	اوراق مالية من خلال بيان الدخل الشامل
10%	9,665	-	اوراق مالية من خلال بيان الدخل

42. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة للسنة المنتهية كما في 31 كانون أول 2015 ليتناسب عرضها مع السنة الحالية.

أماكن توزيع فروع ومكاتب البنك الجغرافية وأعداد الموظفين في كل منها

بلغ عدد فروع ومكاتب البنك المنتشرة في فلسطين حتى نهاية العام 2016 (37) فرعاً و مكتباً، ويبين الجدول أدناه مواقعها.

7	مكتب الظاهرية الشارع الرئيسي	317	الإدارة العامة شارع القدس - المصايون
5	مكتب ترقيوميا شارع المعبر - بالقرب من المنطقة الصناعية	14	فرع رام الله الشارع الرئيسي (ركب)
8	مكتب سيلة الظهر الشارع الرئيسي	10	مكتب مول بيرزيت مول بيرزيت - الشارع الرئيسي
12	فرع سلفيت شارع الشهداء	12	فرع البيرة شارع الطاحونة - البيرة
12	فرع طولكرم وسط البلد - شارع الأسير	10	مكتب بلازا مول بلازا مول - البيرة
7	مكتب عنبتا الشارع الرئيسي - عمارة بدران	6	مكتب شارع القدس البيرة - دوار راجعين
10	فرع أريحا شارع المنتزهات	9	فرع العيزرية الشارع الرئيسي - مفرق قبسة
8	مكتب بديا الشارع الرئيسي	15	فرع نابلس وسط البلد - السوق التجاري
10	فرع قلقيلية وسط البلد - دوار الشيماء	12	فرع نابلس الجديد شارع سفيان - نابلس
13	فرع جنين نهاية شارع أبو بكر	5	مكتب جامعة النجاح الوطنية جامعة النجاح الوطنية - نابلس
9	فرع رأس الجورة الخليل - رأس الجورة	14	فرع غزة شارع اليرموك
12	فرع عتيل الشارع الرئيسي - بالقرب من مستشفى الشفاء	12	فرع الرمال شارع عمر المختار - غزة
6	مكتب قبلان الشارع الرئيسي	8	مكتب بيت لاهيا الشارع العام - ميدان بيت لاهيا
8	مكتب جماعين الشارع الرئيسي	10	فرع خانيونس شارع السقا - عمارة الفرا
9	فرع رفح دوار النجمة	9	فرع النصيرات شارع صلاح الدين
8	فرع جباليا الشارع الرئيسي	10	فرع بيت لحم شارع المهدي الجديد
6	مكتب الزهراء بجوار مصلحة بلديات مياه الساحل	9	فرع بيت جالا شارع السهل
8	مكتب الزيتون شارع صلاح الدين - الشجاعة	11	فرع الخليل دوار ابن رشد